الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية

تأليف

أ. عمر كامل حسن

دار رسلان

الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي

الجغرافيا السياسية الجديدة

للعالم العربي

تأليف: د. عمر كامل حسن

د. عطا الله سليمان

الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي

تأليف: د. عمر كامل حسن

د. عطا الله سليمان

سنة الطباعة: ٢٠٠٨.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار ومؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ـ تلفاكس: ٥٦٣٢٨٦٠

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا



مُقدّمة

لقد كان لانهيار الإتحاد السوفيتي والحرب على العراق مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ماسكة بمعظم الأحداث أثر في انتشار مقولات احتلت مساحات واسعة في أدبيات السياسة الدولية لتعبُرَ بها صوب القرن الحادي والعشرين، فكانت مصطلحات: النظام العالمي الجديد، والشرق الأوسط الجديد، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والعولمة، حيث استهوت هذه المُسمَّيات ومنها العولمة من أُفرِغَ عقائدياً ليشكّل ذلك عامل تشجيع لانتشار النموذج الأمريكي للحياة في إيديولوجيتها ((أمركة العالم)).

ولكن: لماذا تتفق مراكز العولمة وأركان صنع قرارها على اتخاذ الإسلام عدواً وحيداً أمام النموذج الذي تدعوه بـ ((المتحضّر)) والذي يعكس تفاهة تلك الثقافة وغوغائيتها؟

إن هذه الأمة بشهادة خبراء العولمة أنفسهم كانت حتى هذه اللحظة ولا تزال أصعب الأمم على القولبة وأشدها مراساً في مواجهة النموذج الاستعماري المتغطرس.

وانطلاقاً من هذا الواقع بدأت الدراسة لتحليل الأبعاد الثقافية للعولمة على الثقافة والفكر والهوية العربية الإسلامية، كذلك لتبرز دورها في تمزيق الجغرافية السياسية للعالم العربي.

فقد تضمن المبحث الأول ملامح القوة التي يتمتع بها الوطن العربي، والتي كانت الدافع لكل المحاولات التي قامت وتقوم بها القوى الاستعمارية في العالم لفرض أي نوع من النفوذ والسيادة أو حتى الاحتلال العسكري عند الضرورة.

أما المبحث الثاني فتناول الهاجس والخوف الغربي من تنامي ما يسمى بـ ((الأصولية الإسلامية)) وان حضارتهم الغربية سوف تُواجَه بخصم عنيد ومحتمل في المستقبل القريب يطرح تحدّيه على خلفية حضارية ثقافية وهو الحضارة الإسلامية، مما شكل دافعاً قوياً لقوى العولمة لتشديد هجمتها على أمتنا العربية الإسلامية التي تُشكل قلب هذه الحضارة.

أما المبحث الثالث فتناول الإطار العام لظاهرة العولمة مبيناً مفهومها وجذورها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بشكل خاص.

فيما تناول المبحث الرابع إستراتيجية قوى العولمة في السيطرة على الثقافة والفكر العربي عبر ثلاثة آليات هي: وسائل الإعلام والتبادل الثقافي والتطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني.

أما المبحث الخامس فتناول مستقبل الجغرافية السياسية للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، من خلال طرح قوى العولمة لمشروعين هما: الشرق – أوسطية والشراكة – المتوسطية، اللّذان يستهدفان في المقام الأول تقويض النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب العربي.

وفي ضوء ذلك يحدد البحث ما يجب عمله لمواجهة مشروع التجزئة والتفكك للجغرافية السياسية للعالم العربي، وهي مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على السلامة والدعوة إلى وحدتها وتماسكها لمواجهة المشاريع التي

تهدف إلى إسقاط القوام الماهوي على المنطقة (وهو العروبة والإسلام)، وتبديده داخل تعريف تكون الجغرافية هي الاسم الحركي للسياسة...

وتنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الآتي:

ما مدى انعكاس وتداعيات العولمة الثقافية على الهوية والفكر والثقافة العربية.

وبالاعتماد على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

أ. ترمي ظاهرة العولمة الثقافية إلى استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا من أجل إعادة صياغة هوية المنطقة العربية على نحو جديد.

ب. ترمي الظاهرة إلى احتلال العقل العربي، وهذا يعني إخماد حركة الكفاح وقتل عناصر القوة الوطنية والقومية وإبعادها عن ميدان العمل التحرري.

ج. سيترتب جراء هذه الظاهرة تداعيات خطيرة على الفكر والثقافة العربية، وإبدال الهوية العربية الإسلامية بهويتين (شرق أوسطية وبحر متوسطية)

كما أنه ينحصر إطار الدراسة ضمن حدود الوطن العربي باعتباره وحدة جغرافية (طبيعية وبشرية) واحدة.

لقد أدرك الإمبرياليون جيداً أن التكاليف الكبيرة المرهقة في عصر الاستعمار القديم لتجزئة الوطن العربي لا مبرر لها وأن بالإمكان إحراز ما يصبون إليه بانتهاج أساليب حديثة، فكان للغزو الثقافي أو العولمة الثقافية دور مميز في ظل السياسات الدولية المؤطرة بمفهوم ((التعايش السلمي)) وهي السياسة التي تعني تخفيف حدة التوتر العسكري والحربي وإطلاق عنان الإيديولوجيات والفكر والثقافة والاقتصاد في الصراعات الدولية.

وانطلاقاً من هذه الإستراتيجية الجديدة تسعى الإمبريالية إلى تمزيق الجغرافية السياسية للوطن العربي باعتماد آليات الفكر والثقافة لتحقيق مصالحها الحيوية في منطقتنا العربية.

من هنا تأتي أهمية الدراسة لتبرز دور العولمة الثقافية في تمزيق الجغرافية السياسية للعالم العربي.

كما تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم. وجدنا من الضروري تناولها وذلك لعلاقتها بموضوع الدراسة.

١. النظام العالمي الجديد:

مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج (بعد أسبوع من نشوب الأزمة في آب/أغسطس ١٩٩٠). وفي معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة ((عصر جديد)) و((حقبة الحرية)) و((زمن السلام لكل الشعوب)).

وبعد ذلك بأقل من شهر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠أشار إلى إقامة ((نظام عالمي جديد)) يكون متحرراً من الإرهاب، قوياً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم، غرباً وشرقاً، وشمالاً وجنوباً، أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم.

وقد تناول مفهوم النظام العالمي الجديد من خلال أطروحات عدد من الأساتذة والاقتصاديين العرب ومنهم الدكتور عبد الوهاب المسيري الذي يرى أن عبارة النظام العالمي الجديد: دالاً يشير إلى مدلول، ورغم سيولته إلا أننا نراه من الخارج، ونسمع صوته ونرصد حركته (التي تترك أثرها علينا وعلى عالمنا) ونرى أن ثمّة منظومة معرفية قيميّة متكاملة كامنة وراء هذا النظام شأنه في هذا شأن أي نظام آخر بل وقد يكون ادعاء السيولة وادعاءات الدال ليس له

علاقة بأية مدلولات أو كليات هو إيديولوجية هذا النظام، أي من الممكن أن يكون إنكار كل القيم قيمته الكبرى والنهائية، وتأكيد النسبيّة المعرفية والأخلاقية هي قيمته المعرفية والأخلاقية الكبرى والنهائية (١).

٢ . الثقافة

تعني - وفقاً لتعريف علماء الأنثربولوجيا الثقافية -: كل المظاهر الروحية والمادية في المجتمع من حيث أنها تصدر عن القدرات الإبداعية للإنسان أو تقوم على هذه القدرات والتي يمكن تلخيصها بأنها أسلوب الحياة في المجتمع بكل ما يتضمنه هذا التعبير من سلوك ومعرفة وقيم.

بمعنى آخر: كل ما يدخل من قيم الحضارة في عقل الإنسان ووجدانه وسلوكه وينعكس على حياته الاجتماعية والفكرية والثقافية والعلمية، وما يتصل من تطبيقات في الحياة العامة والخاصة(٢).

وبناء على ذلك تعتبر الثقافة هي الصورة الحية للأمة التي تحدد ملامح شخصيها وتعمل على ضبط اتجاهات سيرها بل وترسم أهدافها ... وتصدر معالم الثقافة عن ما يسود الأمة من عقائد ومبادئ ونظم بجانب سيرتها التاريخية ورصيدها المعرفي وتظل الثقافة القائمة على هذه الأسس مسايرة للأمة في سيرتها مع حركة الحياة، وتعتبر القيم السائدة في المجتمع هي محور الثقافة التي تميز هذا المجتمع ويوم أن تتمزق هذه القيم أو تضيع في متاهات التغير والغزو الفكري والثقافي، فإن المجتمع يعاني مأساة حقيقية لشعوره بالتمزّق وفقدان الهوية ومن ثم استسلامه لتيارات غريبة عن أصالته مما يؤدي إلى الشعور بالسلبية وتشتّت الانتماء (٣).

٣. الغزو الثقافي

إن مصطلح الغزو الثقافي مصطلح تقريبي، فلا وجود لغزو ثقافي تام بالمعنى المعروف للغزو والذي يتضمن الهجوم الإكتساحي، فهو يشير إلى اختراق أو

انتشار أو تسلل ولقد اتخذ هذا المصطلح بعده الشامل من خلال استخدامه بشكل استعماري (٤).

ولابد لنا من الإشارة هنا وقبل الخوض في محاور هذا البحث إلى أن أسلوب الغزو الثقافي أكثر خطورة من الأسلوب العسكري، ونتائجه أبعد وتبقى أجيالاً متأثرة به إلى زمن طويل، لأن الغزو العسكري تنتهي آثاره بانسحاب قوات الاحتلال في حين يبقى أثر الغزو الثقافي قائماً في عقول وقلوب الناس.

وأن خطورته ـ أي الغزو الثقافي ـ أكثر بكثير من قتل الأفراد، بل من قتل جيل بأسره، إذ يتعدّى ذلك إلى قتل أجيال متعاقبة ؛ وذلك من خلال محو الذاكرة التاريخية ومحو اللغة الوطنية وتشويه التكوين النفسي، من ثم دفع الشعب الضحية إلى حالة من النكوص أو الانحلال التي تتمثل في نوع من اللامبالاة الكاملة وفقدان الانتماء.

٤. الهوية

هناك تعاريف عديدة للهوية، فيعرفها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأنها ((حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره)) (٥)، ويرى د. محمد عمارة: أنها أخلاقيات الأمة وخصائصها الفكرية والإيديولوجية، وسماتها الأساسية المميزة تاريخياً لها، فهي عنده القسمات الثابتة من العناصر التراثية، وهي تستعصي على التغيير، أي أنها الثوابت في الموروث الحضاري (٦)، يحلل د. نادر فرجاني مفهوم الهوية فيرى أنها تتكون ـ كمتغير في التاريخ من عنصر قار هو الرافد الأساسي أو النواة، وآخر متغير يتباين من فترة زمنية لأخرى، والعنصر القار يستمد من التراث من حيث كونه إيديولوجية، ومن حيث هو تاريخ اجتماعي، أي ما يستقر في ضمير

الناس، أما العنصر المتغير في الهوية فيكون استجابة للظروف الموضوعية التي تحيط بالبشر في فترة زمنية معينة، والهوية عند طارق البشري تثير التساؤل: عمن نحن؟ (٧).

وهذه التعريفات جميعاً تتقارب، ولكن أدقها وأقربها إلى طبيعة وأزمة المجتمع العربي - هو تعريف د. عمارة ومجمع اللغة العربية وهما اللّذان يجيبان عما تخطط له قوى العولمة.

الفصل الأول

ملامح القوة الجيوبوليتكية للعالم العربي

استمر الوطن العربي، لأهميته المعروفة يتعرض، لتحد أساسي يرمي إلى احتواء نزوعه نحو الوحدة والنهوض الحضاري.

وقد اقترن هذا التحدي بأشكال وصيغ متنوعة، ولنتذكر اتفاقات التجزئة، فنتائجها جعلت أمة العرب تعيش داخل أسوار القطرية التي ارتفعت تدريجياً لتصبح اليوم أعلى ارتفاعاً من أسوار العهد الاستعماري المباشر.

- من خلال عرضنا لـ:

أ. موقع ومساحة الوطن العربي.

ب. النفط العربي.

ج. الأسواق العربية.

د. الجانب الروحي والثقافي.

يمكن لنا ضمن التحليل الجيوبوليتكي أن نحدد ملامح القوة التي يتمتع بها الوطن العربي التي دفعت القوى الاستعمارية قديماً وحديثاً لفرض أي نوع من النفوذ أو الاختراق أو حتى الاحتلال العسكري المباشر للسيطرة على الوطن العربي وتمزيق جغرافيته السياسية.

أ. الموقع والمساحة

يعد موقع الدولة من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، كما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات وظهور كثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وأن الموقع الجغرافي ليس مجرد أرض تقل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة وقدرتها التدميرية، بل يتكون من مجموعة عناصر ذات أبعاد إقليمية ودولية ويبدو ذلك واضحاً حيث يرى نيكولاس سبا يكمن ((بأن قوة الدولة تعتمد اعتماداً كلياً على موقعها الجغرافي، فضلاً عن مواردها الغنية الأخرى من طبيعية واقتصادية، إذ أن كليهما ذو وزن عظيم في رسم السياسة الخارجية للدولة)) (٨).

وعليه سيتم تحديد ملامح القوة التي يتمتع بها الوطن العربي من خلال التحليل الجيوبوليتكي لموقعه الجغرافي.

إن الوطن العربي يشغل موقعاً جغرافياً فريداً من خريطة العالم، فهو يحتل مركز القلب من كتلة العالم القديم، وهو الجسر الأرضي الذي يربط أوربا بآسيا من ناحية، وبأفريقيا من ناحية أخرى، وهو الحلقة الهامة بين أوربا الصناعية وأقاليم آسيا التي تزخر بالمواد الخام والحقول النفطية.

كما أنه يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، وخليج عدن، وخليج عمان، والمحيطين الأطلسي والهندي، كما يتحكم الوطن العربي بمجموعة من أهم المضايق الدولية هي: قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب، بما يؤهله للبروز كقوة بحرية بحيث تمكنه من الدفاع عن سواحلها ومياهها الإقليمية ضد الأخطار الخارجية والذي يمكن أن

نعده في الوقت الحاضر ضعفاً جيوبوليتكياً لعدم امتلاك الوطن العربي، القوة البحرية الدفاعية اللازمة (٩).

وقد أشارت بعض النظريات الجيوبولتيكية، (نظريات القوة) إلى أن الوطن العربي يقع من جزء منه ضمن منطقة الحافة التي نادت بها نظرية (سبا يكمن) التي تعد أن السيطرة عليها تدفع السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم.

كما يقع الوطن العربي ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بمنطقة قلب الأرض والتي نادت بها نظرية القلب أو النظرية المركزية لهارفرد ماكندر في حين اعتبرتها نظرية الإستراتيجية الجوية لديفرسكي مهمة ضمن منطقة المصير التي نادت بها، وعُدّ الوطن العربي ضمن نظرية القوة البحرية لـ (ماهان) أهمية كبرى من خلال موقعه البحري الذي تصلح أغلب سواحله لإنشاء الموانئ (١٠).

كما يمكن أن نعتبر أن المساحة الواسعة للوطن العربي التي تزيد على (١٤ مليون كم٢) من العوامل التي تزيد من قوة الإقليم من وجهة النظر الجيوبوليتكية على اعتبار أن المساحة الكبيرة المقترنة بعدد ملائم من السكان والتي تستغل فيها الموارد استغلالاً جيداً، تعزز من قوة الإقليم (١١). أما عسكرياً تعطي مساحة الوطن العربي ثقلاً استراتيجياً تكفل توزيع القواعد العسكرية البرية والجوية وإسهامها في خدمة الأغراض الحربية كوحدة متكاملة، كما أنها تشكل عمقاً استراتيجياً للدفاع والمناورة العسكرية. [خريطة رقم (١)]

ب. النفط

يعتبر الوطن العربي من أهم المجالات الحيوية لإستراتيجية الرأسمالية العالمية، ويكتسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية إذ يمتلك نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط كما يساهم بإنتاج نحو ثلث الإنتاج العالمي،

ويوجد في منطقة الخليج العربي لوحدها ثلاثة بلدان هي الكويت والسعودية والإمارات تملك كل واحدة احتياطياً نفطياً يعادل خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر دولة وأكبر مستهلك للنفط في العالم.

أما العراق فيشير تقرير (مركز بيبلوس) الأمريكي للدراسات والأبحاث إلى أن احتياطات العراق النفطية تبلغ (١١٥) مليار برميل، أي نحو ١١٪ من الاحتياطات العالمية، فيما يشير المعهد الفرنسي للبترول إلى أن احتياطات العراق النفطية تبلغ ٢٠٠ مليار برميل تتركز غالبيتها في المنطقة الجنوبية وهي غير مستغلة على الإطلاق بسبب سنوات الحرب الطويلة التي عاشها العراق منذ عام ١٩٨٠.

خريطة رقم (١)

موقع منطقة الدراسة من العالم

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على : نقولا زياده وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ص١٤ .

إن جميع الدول الرأسمالية العالمية تدرك أهمية النفط العربي منذ زمن بعيد، ولا يغير من الأمر شيئاً اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة في آسيا الوسطى وفي بحر قزوين، لسبب بسيط هو أن كلفة استخراج وإنتاج برميل النفط في بحر قزوين تكلف ٧-٨ دولارات بينما كلفة استخراج وإنتاج برميل النفط العربي تتراوح بين ٣-٥ دولارات، كما يقول خبير نفطي عالمي ((مقارنة بنحو ٨-١٠ دولارات لبرميل في المكسيك وفنزويلا)).

بالإضافة إلى تلك الميزات المطلقة للنفط العربي، هناك الربحية الهائلة في الاستثمار في هذا القطاع، خاصة أن حقول النفط العربية تعتبر من أغزر الحقول في العالم وأكثرها قرباً من سطح الأرض؛ مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج؛ وتفيد الدراسات الدولية أن معدل إنتاج البئر في العراق مثلاً يتراوح بين ١٠-١١ ألف برميل يومياً، بينما متوسط إنتاج آبار النفط في دول أخرى لا يزيد عن ٤-٨ آلاف برميل يومياً (١٢).

وإذا ما استعرضنا تقرير وكالة الطاقة الدولية، لأدركنا بصورة أوضح مدى أهمية النفط العربي، وحتمية السعي والتنافس إلى الهيمنة عليه من قبل الدول الرأسمالية ـ خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً يشير التقرير أن اعتماد العالم على النفط العربي سنة ٢٠٠٠ بلغ ٣٥٪ من احتياجاته بواقع ٧٠٪ من احتياجات اليابان، و٤٤٪ من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية، و٤٢٪ من احتياجات أوربا (١٣).

ويذهب الخبراء النفطيين في الولايات المتحدة الأمريكية أن حجم الاستهلاك العالمي من النفط في حال النمو الاقتصادي سيكون في الفترة من العام ٢٠٠٠م وحتى العام ٢٠٢٠ م أعلى من كل المراحل السابقة في التاريخ، وهو ما يدفع النفط أن يكون السلعة الأهم في العالم، وبالتالي أن صافي العجز

في الدول المستهلكة سوف يزداد مع الوقت وهو ما يؤدي إلى اتساع فجوة الاستيراد.

وفي هذا السياق توقع (لورد براون) كبير المديرين التنفيذيين في شركة (بريتيش بتروليوم (BP)) أن يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ ٣٥ المقبلة على الأقل، مع الأخذ في الاعتبار فشل محاولات الاستعاضة عن النفط ببدائل من مصادر الطاقة الأخرى في المدى المنظور (١٤).

ويتركز أغلب العجز البترولي حسب التقارير والدراسات النفطية في الدول الصناعية الغربية التي يتوقع أن يرتفع استهلاكها البترولي من ٤٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٧ م إلى ٥٠ مليون برميل عام ٢٠٢٠ و٥٥ مليون برميل عام ٢٠٢٥، وحيث تعتمد الدول على الاستيراد لسد فجوة العجز، فإن العجز سيزداد من ١٩ مليون برميل يومياً إلى ٢٥ مليون برميل عام ٢٠١٠، والى ٣١ مليون برميل عام ٢٠٢٠، ويتوزع هذا العجز بمقدار النصف تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية، والنصف الآخر في باقي دول المجموعة وهي أساساً أوربا الغربية واليابان (١٥).

فإذا كانت التقارير والدراسات النفطية تشير إلى أن العجز البترولي سيتركز في الدول الصناعية الغربية، وان الوطن العربي يمتلك نحو ثلثي الاحتياطي العالمي النفطي، فان أهمية النفط العربي تكون في البؤرة؛ مما جعله يحتل أهمية قصوى في إستراتيجية صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولهذا ليس أمامهما - بمنطق الهيمنة والتسلط - إلا أن تضعا يديهما مباشرة على ما تبقى من الاحتياطي النفطي العالمي لاستثماره لمصلحة اقتصاديهما بالدرجة الأولى، وأن يكون لهما تواجد في هذه المنطقة الحساسة من العالم؛ لذلك جاء احتلال العراق للسيطرة على ثرواته النفطية الهائلة.

ولقد أوضحت أزمة الطاقة خلال حرب ١٩٧٣ م هشاشة لأمن الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً تجاه مسألة النفط، وتعد الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة مسألة ضمان تدفق النفط العربي إليها والى حلفائها في أوربا وآسيا من أهم الضرورات الإستراتيجية، والتصدي لأية عقبات قد تحول وصول نفط المنطقة إلى دول العالم الغربي المستوردة له.

ولتوضيح مدى أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي الذي جاء فيه: أن حرمان الولايات المتحدة من نفط السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار (٢٧٢) بليون دولار، وارتفاع معدل التضخم (١٦).

وقد عبر (دوجلاس هيرد) وزير الخارجية البريطاني الأسبق عن الإستراتيجية الغربية تجاه منطقتنا العربية حيث قال: ((أن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للاقتصاد الغربي لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من نفط كمادة خام لتوليد الطاقة، وقد كانت وما زالت لنا مصالح حيوية في المنطقة، وكنا في الماضي نحقق هذه المصالح عن طريق التدخل العسكري المباشر ... وهذا ماضينا لا نخجل منه، أما في الوقت الحاضر فإننا نستطيع أن نعتمد بطريقة أو بأخرى على عدد من دول المنطقة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ومن هنا يجب علينا أن لا نسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح بأي طريق وبأي شكل من الأشكال)) (١٧). تأسيساً على ذلك جاء احتلال العراق والسيطرة عليه لتهديده المباشر على مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة وهو النفط، من ناحية أخرى الاستيلاء على ثروته النفطية الهائلة.

ج. الأسواق العربية

تشكل الأسواق العربية المجال الاقتصادي الحيوي للتجارة الأوربية والأمريكية وقد أصبحت الأقطار العربية الشريك التجاري الأول للمجموعة الأوربية، وقد ازدادت قيمة هذه الأسواق بزيادة قدراتها الشرائية نتيجة المداخيل البترومالية العربية في وقت لم تشبع فيه حتى حاجاتها الأساسية، وفي ظل تطبع هذه الأسواق بالعادات والسلوكية الاستهلاكية فقد تحول الفائض المالي للأقطار العربية المصدرة للنفط من ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٧٣ إلى (٦,٢) ملياراً في العام التالي، فيما وجدت المجموعة الأوربية أن فائضها المالي الذي كان حوالي مليارين قد تحول إلى عجز بلغ (١٢) مليار دولار للفترة نفسها (١٨)، فاتجهت دول المجموعة الأوربية إلى عملية إعادة تدوير أرصدة العائدات النفطية (Petrodollars Recycling) العربية في الأسواق المالية الأوربية، واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على هذه العملية في الأسواق الأمريكية لاسترداد نحو (٥٠٠) مليار دولار من العوائد النفطية التي تجمعت لدى الدول العربية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي من خلال (١٩):

تشجيع الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

محاولة جذب الأرصدة النفطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الأمريكية.

فتح أسواق جديدة في الدول العربية لامتصاص فائض القوة الشرائية فيها مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.

إقناع الدول العربية ذات الفوائض النفطية الهائلة، بالتوسع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيراً على احتياجاتها الفعلية بهدف تشجيع زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية التي تنتجها الدول المتقدمة مما يساعد على

إحداث نوع من الرواج الاقتصادي للتقليل من آثار الكساد الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الصناعية المتقدمة من جراء ارتفاع أسعار النفط.

خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في المنطقة وإذكاء حدّة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية النفطية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري ولعل المثال الواضح في ذلك سعي دول الخليج العربي للحصول على السلاح، في المدة من عام ١٩٩٠ وإلى الآن.

وأشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ إلى أن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام في عام ٢٠٠٣ أدى إلى زيادة العائدات النفطية للدول العربية بنسبة (١٤,٥٪) مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى (١٧٣,٥) مليار دولار مما كان له انعكاسات على حجم التجارة الخارجية، إذ زادت الواردات الإجمالية العربية بنسبة (١٣,٢٪) وبما يمثل (٢,٥٪) من الواردات العالمية خلال عام ٢٠٠٣ (٢٠).

بالإضافة لما تقدم، فقد شجع تراكم الأرصدة النقدية الهائلة لدى الدول العربية النفطية على دخول تلك الدول إلى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما قدم من معونات للتنمية الاقتصادية وقروض لدول العالم الثالث، بل وأحياناً للدول الصناعية المتقدمة وقد أدى ذلك إلى تزايد الدور الذي تلعبه الدول العربية النفطية في العلاقات الدولية من خلال الأداة الاقتصادية.

د. الجانب الروحي والثقافي

لا ريب أن أهم العناصر أو العوامل المكونة للأمم والدول القوية هي عناصر روحية ثقافية ولعل مقدمتها: الدين واللغة والقيم والمفاهيم السائدة والمتوارثة، وتُعزِّز تلك العوامل بوحدة الأصل والعرق ثم الأرض، وبالنسبة لنا ـ

نحن العرب ـ نجد أن مكونات ثقافتنا هي: الإسلام والعربية، والقيم والمفاهيم المتوارثة والمتراكمة على مدار التاريخ.

أما الإسلام ـ فله تأثيره العميق والشامل في ثقافة أمتنا العربية والإسلامية. عن طريق عقائده الإيمانية، وشعائره التعبدية، وقيمه الخلقية، وأحكامه التشريعية، وآدابه العملية، ومفاهيمه النظرية.

فهو دين يتغلغل في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، ويؤثر في الفكر والشعور والإرادة، ويوجه العقل والضمير والسلوك، ويصبغ الحياة كلها بصبغة متميزة، تتجلى في توجهها الرباني، ونزوعها الإنساني، وانضباطها الأخلاقي، وتحركها الايجابي، وتوازنها القيمي.

وصلة الدين بالثقافة ليست خاصة بالثقافة الإسلامية، فكل الثقافات مدينة للأديان في تكوينها وتوجيهها، سواء أكان هذا الدين سماوياً أم وضعياً، حقاً أم باطلاً، كما هو واضح في ثقافات الشرق والغرب.

والثقافة الغربية على سبيل المثال هي بنت الديانة المسيحية، بعقائدها، تصوراتها، مواريثها وتقاليدها المختلفة، وهذا ما سجله الدارسون المتعمقون من الغربيين، يقول (ت. س. اليوت) في تأثير العقيدة المسيحية في الثقافة والحضارة الأوربية: ((في المسيحية نمت فنوننا، وفي المسيحية تأصلت ـ إلى عهد قريب ـ قوانين أوربا، وليس لتفكيرنا كله معنى أو دلالة خارج الإطار المسيحي، وقد لا يؤمن فرد أوربي بان العقيدة المسيحية صحيحة، ولكن كل ما يقوله ويفعله يأتيه منه تراثه في الثقافة المسيحية، ويعمد في معناه على تلك الثقافة)) (٢١).

وأما اللغة العربية المكون الثاني للثقافة العربية ـ فلها تأثير بالغ في ثقافتنا نحن العرب، لما انفردت به هذه اللغة من مميزات لم تتوافر لغيرها.

وحسبها أن الله أنزل بها كتابه الخالد القرآن ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (*) ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (*).

لهذا كانت العروبة وثيقة الصلة بالإسلام، كما أن الإسلام موصول الرحم بالعروبة، ولابد ـ لكي نفهم ثقافتنا بحق ـ أن نعرف خصائصها العامة، التي ميزتها عن غيرها من الثقافات (٢٢).

فمن خصائص هذه الثقافة الإنسانية، فلحمتها وسداها: احترام الإنسان، ورعاية كرامته، وحقوقه، فهي تقوم على اعتبار أنَّ الإنسان ((مخلوق مكرم)) من ربه (وَلَقَد كَرَّمْنا بَنِي آدَمَ) (*).

ومن خصائص هذه الثقافة الأخلاقية: فلهذا العنصر فيها مكان رحيب، وأثر عميق، برز حتى في الجاهلية نفسها، ثم جاء الإسلام، فعمّق هذا العنصر، ووسعه، وربط الأخلاق بأهداف أرحب وأرقى، ورفع الأخلاق مكاناً علياً حيث جعلها غاية الرسالة ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)) (*)، وندد بالعلم الذي لا يثمر خلقاً ولا سلوكاً حسناً.

ومن خصائص هذه الثقافة العالمية: فهي ـ عالمية النزعة والوجهة، مفتوحة لكل الجماعات البشرية، غير مغلقة على نفسها، ولا متعصبة ضد غيرها، مثل الثقافة اليهودية المنغلقة، التي تقوم على تمجيد جنس خاص، وشعب معين، حتى وصفت الله سبحانه بأنه ((رب إسرائيل))، واعتبرت الشعب الإسرائيلي ـ كجنس ـ شعب الله المختار.

أما ثقافتنا فهي وان كتبت بالعربية، وانطلقت من الإسلام، فالإسلام عالمي الرسالة من أول يوم، جاء يقول (يا أيها الناس)(*) لا ((يا أيها العرب))، ويدعو إلى الله (رب العالمين)(*) لا ((رب المسلمين ولا رب العرب وحدهم)).

ومن دلائل هذه العالمية وجود خصيصة ((التسامح)) فيها، برغم ظهور العنصر الديني فيها وغلبته عليها، فقد وسّعت هذه الثقافة وهذه الحضارة غير المسلمين، وفسحت لهم مكاناً في مجتمعاتها.

ومن خصائص هذه الثقافة ((التنوع))، فهي ليست مجرد ثقافة دينية لاهوتية، كما يتصور البعض... أنها ثقافة واسعة متنوعة، فيها الدين بفروعه المتعدّدة، واللغة والأدب والفلسفة، والعلوم الطبيعية والرياضية، والعلوم الإنسانية، والفنون المختلفة.

يكمل خصيصة ((التنوع)) خصيصة أخرى هي ((الوسطية)) أو ((التوازن))، فهذه الثقافة تمثل المنهج الوسط، للأمة الوسط، بين إفراط الأمم المختلفة: (وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً)(*).

ومن خصائص هذه الثقافة أيضاً: التكامل، التكامل فيما بين بعضها البعض، فالثقافة اللغوية تخدم الثقافة الدينية، وهذه تغذي الثقافة الإنسانية، وكل هذه تستفيد من الثقافة العلمية، ومقتضى هذا التكامل الذي اتصفت به الثقافة الإسلامية، أنها لا تجد مانعاً شرعياً يمنعها من اقتباس الحكمة، واقتباس العلم النافع من غيرها حتى لو كانوا خصومها.

أما الثقافة الغربية فلها قيم ومعتقدات لا تنسجم مع جوهر الثقافة العربية الإسلامية، لعل من أهمها الفردية والأنانية والحث على الاغتراب عن مشاكل الأمة والميل إلى الاستهلاك المظهري، وهذه نفسها ((مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية)).

وقد أوجز المفكر العربي محمد عابد الجابري مضمون هذه المكونات والتي نعتها بالأوهام في عبارة واحدة هي ((أنها تكرس إيديولوجيا "الفردية المستسلمة"، وهي إيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الفردية والجمعوية والوطنية والقومية)) (٢٣).

وتحاول قوى العولمة أن تكرس مضامين هذه المكونات من خلال آليات العولمة الثقافية لتتولى القيام بعملية تسطيح الوعي العربي الإسلامي، واختراق وطمس الهوية العربية الإسلامية.

إن ((وهم الفردية))، أي اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي، إنما يعمل ـ هذا الوهم ـ على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية والقومية، ولكل إطار جماعي آخر، ليبقى الإطار ((العالمي)) ـ بل العولمي ـ هو وحده الموجود.

أما ((وهم الخيار الشخصي)) فواضح انه يرتبط بالأول ويكمله. انه، باسم الحرية، يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية، سواء كانت على صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني.

ويأتي ((وهم الحياد)) ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه: فما دام الفرد وحده الموجود، وما دام حراً مختاراً فهو ((محايد))، وكل الناس إزاءه ((محايدون)) أو يجب أن يكونوا كذلك. وهكذا تعمل هذه الإيدولوجيا من خلال ((وهم الحياد)) على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية.

وأما الوهم الرابع وهو ((الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير))، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال، وقبولها ـ أعني تلك الفوارق ـ بوصفها أمورا طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتالي شلّ روح المقاومة في الفرد والجماعة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منطقه ومفهومه: أن الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي هو التتويج الصّريح للأوهام السابقة. ((غياب الصراع

الاجتماعي)) معناه ـ إذا قبلناه وسلمنا به ـ الاستسلام للجهات المستغلة، من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة، وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة (٢٤).

كما تحتل القيم المتعلقة بالمرأة ودورها القمة في القيم الغربية التي يسعى الغرب إلى تصديرها للعالم الإسلامي، وكثيراً ما يتكرر انتقاد واقع المرأة في العالم الإسلامي والحديث عن الرغبة في تغييره.

وقد أكدت ((ماري روبنسون)) رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في كلمتها الافتتاحية للمؤتمر على ربط تقديم المساعدات لأفغانستان بإعطاء دور حقيقي للمرأة الأفغانية في الحياة السياسية، وليس دوراً رمزياً فقط. وذكرت روبنسون أن المرأة تشكل (٦٠٪) من سكان أفغانستان البالغ عددهم (٢٦) مليون نسمة، وعلى الدول المانحة في إعادة بناء أفغانستان أن تتأكد من البداية أن هذا الجزء الهام من الشعب الأفغاني له دور في أي إدارة مستقبلية.

ويقوم الغرب أيضاً على الفكر الليبرالي المتحرر، ويرى أن الحياة التي تسود في مجتمعاته هي التي ينبغي أن يأخذ بها الآخرون.

وفرض هذه القيم الغربية وغيرها يتجاوز مجرد المطالبة أو الضغوط إلى توظيف الحملات العسكرية؛ فقد جاء في تصريحات أحد صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (جي هادلي)، مساعد الرئيس ونائب مستشار الأمن القومي، في مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠٠٣/٢/١٣ م: ((لهذا السبب أعاد الرئيس التشديد على وقوف الولايات المتحدة إلى جانب ما سماه (مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للمساومة)): حكم القانون، وتحديد سلطة الدولة، وحرية التعبير، وحرية العبادة، والمساواة أمام القضاء، واحترام المرأة، والتسامح الديني والأثني، واحترام الملكية الخاصة، إننا بحاجة للعمل على

أساس هذا الالتزام بقيام عالم أفضل في كل أوجه سياستنا الخارجية، بما في ذلك الحالات التي تقوم بأعمال عسكرية، فالولايات المتحدة، كما أشار الرئيس بوش مراراً وتكراراً، ليست بلداً غازياً ـ إننا بلد محرر، ملتزم بمساعدة الشعوب على انتهاز الفرص المتاحة من أجل الحرية، وبناء مجتمعات أفضل لها ولأولادها (٢٥).



الفصل الثاني

جيوبوليتكيا صراع الحضارات والخوف من الهلال الإسلامي

بعد أن سقطت الإيديولوجية الشيوعية، ظن الكثيرون أن آخر القلاع التي تقف في مواجهة الحضارة الغربية قد سقطت، وأن هذه الحضارة الغربية لن تجد عوائق جديدة تحول دون انتشارها ودون تداعي الشعوب والأمم عليها.

فيما ذهب آخرون إلى أن العدو الجديد والخطر القادم هو الخطر الإسلامي، فالمسلمون عالم مستقل عن العالم الغربي، فهم يملكون تراثهم الروحي الخاص بهم، ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة، وإذا ما تهيأت لهم أسباب الإنتاج الصناعي في نطاقه الواسع، انطلقوا في العالم يحملون تراثهم الحضاري الغني، وانتشروا في الأرض يزيلون منها قواعد الروح الغربية، ويقذفون رسالتها إلى متاحف التاريخ.

وأمامنا، لتوضيح ما أقصده، ثلاثة نماذج عالمية من الخطابات الفكرية (الإستراتيجية)، التي رافقت الحدث الدولي وواكبت التداعيات الإقليمية الناجمة عنه، وحاولت أن تضفي على تفسير الحدث ودلالاته نظرات فكرية شاملة:

١- خطاب فوكوياما في كتابه ((نهاية التاريخ)).

٢- خطاب صموئيل هنتجتون في كتابه ((صدام الحضارات)).

٣- خطاب بنيامين نتنياهو في كتابه ((مكان تحت الشمس)).

يؤكد فوكوياما الذي حلل العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد في كتابه نهاية العالم: ((إن الحضارة الغربية سوف تكتسح العالم لتسجل في زعمه نهاية التاريخ)).

ولكن هذا التفاؤل، وهذه الأفكار اتضحت سذاجتها وخطأها بعد مرور وقت قصير، حين تبين أن هناك عوائق وعوامل أكثر تجذراً وثباتاً من الأفكار الإيديولوجية أو الصراعات الاقتصادية والسياسية، بل لقد اتضح أن نهاية الحرب الباردة قد أبرزت هذه العوامل وساعدتها على التجذر والرسوخ، وهذه العوامل أو العوائق التي نشير إليها، هي خصائص الحضارات ومقوماتها الداخلية، ومن أهمها: الدين واللغة والتاريخ، وهذا يجعل من الصعوبة القضاء عليها، بل أنها تقوى عندما تشعر الشعوب أن حضارتها التي تنتسب إليها تتعرض لخطر خارجي كبير (٢٦).

إذن: تهاوت فكرة ((فوكوياما نهاية التاريخ))، وبرزت فكرة صموئيل هنتجتون ((صدام الحضارات)) التي تقول: إن الصراع في المستقبل سيكون بين سبع أو ثمان حضارات رئيسية هي: الحضارة الغربية والكنفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية -الارثذوكسية وربما الحضارة الإفريقية، وستحدث أهم صراعات المستقبل على طول خطوط الصدع الثقافي التي تفصل بين هذه الحضارات(٢٧).

وقد انطلق هنتجتون من واقع زوال القطب الشيوعي في الحضارة الغربية إلى طرح افتراضات حول المسار الذي سوف تأخذه السياسة الدولية مع الدخول في القرن الميلادي الواحد والعشرين، وانتهى إلى أن الحضارة الغربية ((التي أرى

أنها تشمل الشعوب البيضاء أو ذات الأصل القوقازي، والمسيحية الديانة، والأوربية الفكر والثقافة)) سوف تواجه بخصم عنيد ومحتمل في المستقبل القريب يطرح تحديه على خلفية حضارية ثقافية تتحرك أمامها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والعسكرية وهذا الخصم هو بالمقام الأول الحضارة الإسلامية ثم الحضارة الآسيوية الشرقية والكنفوشيوسية.

وذهب هنتيجتون إلى أن التنافس والصراع سوف يكون طابع العلاقة بين الحضارات، ليس فقط حول النفوذ السياسي والاقتصادي بل أيضاً حول وبسبب الثقافة والقيم الحضارية والاجتماعية والعقائد الدينية والمذاهب الفكرية (٢٨).

ويرى هنتجتون: أن الصراعات العسكرية التي استمرت عدة قرون بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية سوف تستمر في المستقبل وأن فتور هذا الصدام العسكري أمر بعيد الاحتمال، بل إنه قد يصبح أكثر شراسة، ذلك أن حرب الخليج قد تركت شعوراً بين بعض العرب لكون صدام حسين قد هاجم "إسرائيل" ووقف بوجه الغرب، وكذلك خلقت لدى الآخرين شعوراً بالإذلال والامتعاض من الوجود العسكري الغربي في الخليج العربي، ومن السيطرة الغربية الساحقة وعدم قدرة هؤلاء على تقرير مصيرهم.

وأن العلاقات بين الحضارتين سوف تتعقد أكثر لأسباب ديموغرافية، فالنمو السكاني المذهل في البلدان العربية خصوصاً في شمال إفريقيا قد أدى إلى تزايد الهجرة إلى أوربا الغربية، وبالتالي أدى إلى زيادة أعمال العنف وردود الفعل السياسية ضد المهاجرين العرب (٢٩).

تجدر الإشارة هنا، أن هناك بعض العوامل التي تعطي هذه الدراسة أهمية كبيرة في مجال العلاقات الدولية ومستقبل العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومنها: أن كاتب الدراسة يعتبر ذو مكانة علمية مرموقة في الدراسات

الإستراتيجية، إذ انه يرأس معهداً مهماً في جامعة مشهورة عالمياً هو معهد (أولين) للدراسات الإستراتيجية بجامعة هارفرد، كما أن الدراسة في جوهرها نتاج مشروع عن التغيرات الأمنية ومصالح الولايات المتحدة، ومعظم هذه الدراسات تدعمها الحكومة الأمريكية، وهدفها تقديم مقترحات وتصورات حول القضايا الشائكة للحكومة الأمريكية، يتم تنفيذها كسياسة مستقبلية للولايات المتحدة، ولعل من أهم ما جاء في هذه الدراسة التوصيات التي ذكرها الباحث في نهاية بحثه لصناع القرار في السياسة الأمريكية ومنها (٣٠):

١. وضع حد لاتساع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكنفوشيوسية، والحفاظ على التفوق العسكري في شرق وجنوب غرب آسيا.

٢. استغلال الخلافات والصراعات التي تنشب في الدول الإسلامية والكنفوشيوسية ودعم الفئات في الحضارات الأخرى التي تبدي تعاطفاً مع القيم والمصالح الغربية.

٣. تعزيز المؤسسات الدولية التي تعكس مصالح وقيم الغرب وتعتبرها مشروعة.

٤. على الغرب الحفاظ على قوته الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه فيما يتعلق بهذه الحضارات.

٥. على الغرب أن يسعى إلى تعزيز التعاون الأكبر والتماسك الأشد وبخاصة بين عناصره الأوربية والأمريكية الشمالية واحتواء المجتمعات الغربية في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية التي تعتبر حضارتها قريبة من الحضارة الغربية وتعزيز علاقات التعاون مع روسيا واليابان.

ومما يثير الانتباه أن أفكار ومخططات صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مطابقة للأفكار والمخططات التي يتبناها كاتبو التقارير والأبحاث التي أفاضت بها مراكز البحوث الأمريكية من خطر الإسلام وقيام إمبراطورية إسلامية.

فبعد (محور الشر) الذي اخترعته الإدارة الأمريكية في التسعينات لتعبئة الرأي العام الأمريكي والغربي ضد العراق وإيران وكوريا الشمالية التي وصفها (محور الشر)، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم ٢٠٠٥/١٠/٦ عبر خطاب متلفز له بإطلاق تحذير مما أسماه بـ ((إمبراطورية إسلامية راديكالية يريد المتطرفون بناءها من إسبانيا وحتى أندونيسيا وأن جبهة العراق هي الجبهة الرئيسية ضد هذا المخطط الشرير)) (٣١). [خريطة رقم (٢)]

وإذ كان هذا الخطاب يثير الخوف من إمبراطورية إسلامية تمتد من إسبانيا إلى أندونيسيا، فقد سبق أن وصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (بريجنسكي) بـ ((الهلال الإسلامي)) الذي يمكن أن يشكل أكبر كتلة اقتصادية بامتداده غير محدد المعالم ((يمتد عبر شمال إفريقيا والشرق الأوسط ـ باستثناء "إسرائيل"ـ، وربما يشمل تركيا، إذا ما رفضتها أوربا، كما يضم دول الخليج العربي والعراق ويخترق إيران وباكستان شمالاً فيحتوي الدول الإسلامية الوليدة في آسيا الوسطى ويصل إلى حدود الصين حيث القواسم المشتركة ومن بينها الإحساس الموحد بالامتعاض من الغرب)) (٣٢). [خريطة رقم (٣)]

ومما يثير الانتباه أيضاً أن "إسرائيل" تحاول تغذية المخاوف من خطر الأصولية الإسلامية في العالم كله، ولاسيما في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي سوف تضطر بدورها إلى مقاومة هذه الظاهرة ومحاربتها وذلك كله سوف يؤدي إلى مكسب إلى "إسرائيل" وكسب التعاطف والتأييد في العملية التفاوضية بما يخص القضية الفلسطينية.

وهذا ما برز بوضوح في أغلب كتابات الصهاينة، إذ حذر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" الأسبق بنيامين نتنياهو في كتابه (مكان تحت الشمس) من خطورة الأصولية الإسلامية ومحاولتها وهدفها الأساسي وهو سيطرة الإسلام على العالم كله، وإلحاق الهزيمة بالكفار غير المسلمين، والإطاحة بالحكام العرب والعلمانيون في أربعين دولة إسلامية ودمجها جميعاً في دولة إسلامية واحدة ويضيف بأن هدف الأصوليين الإسلاميين هو استعباد العالم كله من قبل الإسلام ثم يتحدث عن التفسير المتشدد للقرآن الذي يقسم العالم إلى منطقتين دار الإسلام ودار الحرب، مما لا يترك مجالاً للشك على استعلاء المسلمين على الكفار، وتكليفهم بالقيام بحرب مستمرة ضدهم، وبما أن العرب عدوا أنفسهم أوصياء على الإسلام فإنهم لا ينوون التنازل عن هذه المكانة ولذلك نرى كرههم لليهود ورفضهم لوجود "إسرائيل" ومحاولتهم إذلال وطرد وقتل اليهود (٣٣).

وأعاد التحريض شمعون بيريس في مؤتمر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة (أيباك) عام٢٠٠٢ ((إننا نريد التأكد من أنَّ صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يدركون تماماً خطر الأصولية الإسلامية والدور "الإسرائيلي" الحاسم في محاربتها)) واستطرد قائلاً ((أن مقاومتنا ضد الإرهابيين المسلمين القتلة مقصود منها إيقاظ العالم الذي يرقد في سبات عميق على حقيقة أن هذا خطر جاد وحقيقي يهدد السلام العالمي، والآن نقف نحن "الإسرائيليين" في خط النار الأول ضد الإسلام الأصولي، ونحن نطالب كل الدول وكل الشعوب أن يكرسوا انتباههم إلى الخطر الضخم الكامن في الأصولية الإسلامية)) (٣٤).

ولعل من أبرز الحركات الإسلامية التي تجهر بكرهها لليهود والولايات المتحدة الأمريكية والرافضة لوجود ما يسمى بـ "دولة إسرائيل" هي: حركة

حماس وحركة الجهاد الإسلامي اللتان أعلنتا الجهاد ضد "إسرائيل" والتي عدتها الطريقة الوحيدة لاسترجاع حقها المغتصب وباعتبار فلسطين وقف إسلامي لا يمكن التفريط به، وكذلك بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين في مصر والتي رفضت بدورها التسوية السلمية مع "إسرائيل" والذين عدوا اليهود صورة للخيانة فكيف يتم الصلح مع الخونة، وحزب الله في لبنان (٣٥) إلا أن البعض ارجع دوره إلى طبيعة علاقته المرتبطة بإيران والمعارضة للخيار السلمي، وهذا يوضح أن المد الإسلامي ذو انتشار أوسع وأعمق في ساحة الجهاد.

إذن: إن الطرق المستمر على تنامي قوة الظاهرة (الأصولية الإسلامية) والمخاطر الناجمة على المجال الحيوي للعالم الغربي لم يكن من شأنه إلا تبرير تلك الأفكار والأطروحات الخاصة بتفتيت العالمين العربي والإسلامي وتصفية كل مقومات وحدة العمل المشترك وبالتالي زجها في صراعات ونزاعات، وفقاً لمقتضيات تستغل الإستراتيجية الغربية التي أخذت تستلهم كل مفرداتها من تلك الأفكار والمشاريع التي يطرحها خبراءها وساستها.

ومن أبرز تلك الأفكار والطروحات ما طرحه المفكر الأمريكي (برنارد لويس) المختص في الشؤون الإسلامية والأقليات الدينية في الشرق الأوسط، المنصبة على (بلقنة) تلك المنطقة التي شكلت محوراً مركزياً في قوس الأزمات لبريجنسكي، وتخريب مقومات الوطن العربي ويستند في مصادرته حق الأمة العربية في الوجود وكأمة واحدة على (مفاهيم جيوبوليتكية) تم رسم خريطتها السياسية في مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وذلك بتشجيع ودعم قوميات معينة على التمرد من أجل الحصول على الحكم الذاتي مثل المارونيين والأكراد والبلوش والدروز والعلويين والأقباط والطوائف الصوفية السودانية (٣٦)، بهدف تمزيق الأمة العربية إلى مزيد من الدويلات المتنافسة وإحباط أي محاولة تؤدي إلى وحدة

الأمة العربية الإسلامية.

وقد سبق أن أكد (برنارد لويس) في مؤتمر بلدربيرج في النمسا الذي عقد عام ١٩٧٩ تحت عنوان ((التطرف الإسلامي)) أن تهديد السلام يأتي من أماكن عديدة من المتعصبين والأصوليين الذين يتصورون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة (٣٧).

لذلك فان هنتجتون تعزيزاً لآرائه وتلك الطروحات التي يستند إليها تحليله في هذا التصادم الحضاري يستعين بالأفكار والتصورات التي طرحها برنارد لويس في كتاباته ولعل آخرها بحثه الذي نشره تحت عنوان ((جذور الغضب الإسلامي)) مؤكداً فيه بان ما يواجه الغرب ((حالة وحركة تفوق مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تنتهجها، وهذا لا يختلف عن صدام الحضارات، وربما كان رد الفعل غير منطقي لكنه بالتأكيد رد الفعل التاريخي ضد ميراثنا المسيحي- اليهودي ووجودنا الدنيوي)) (٣٨).

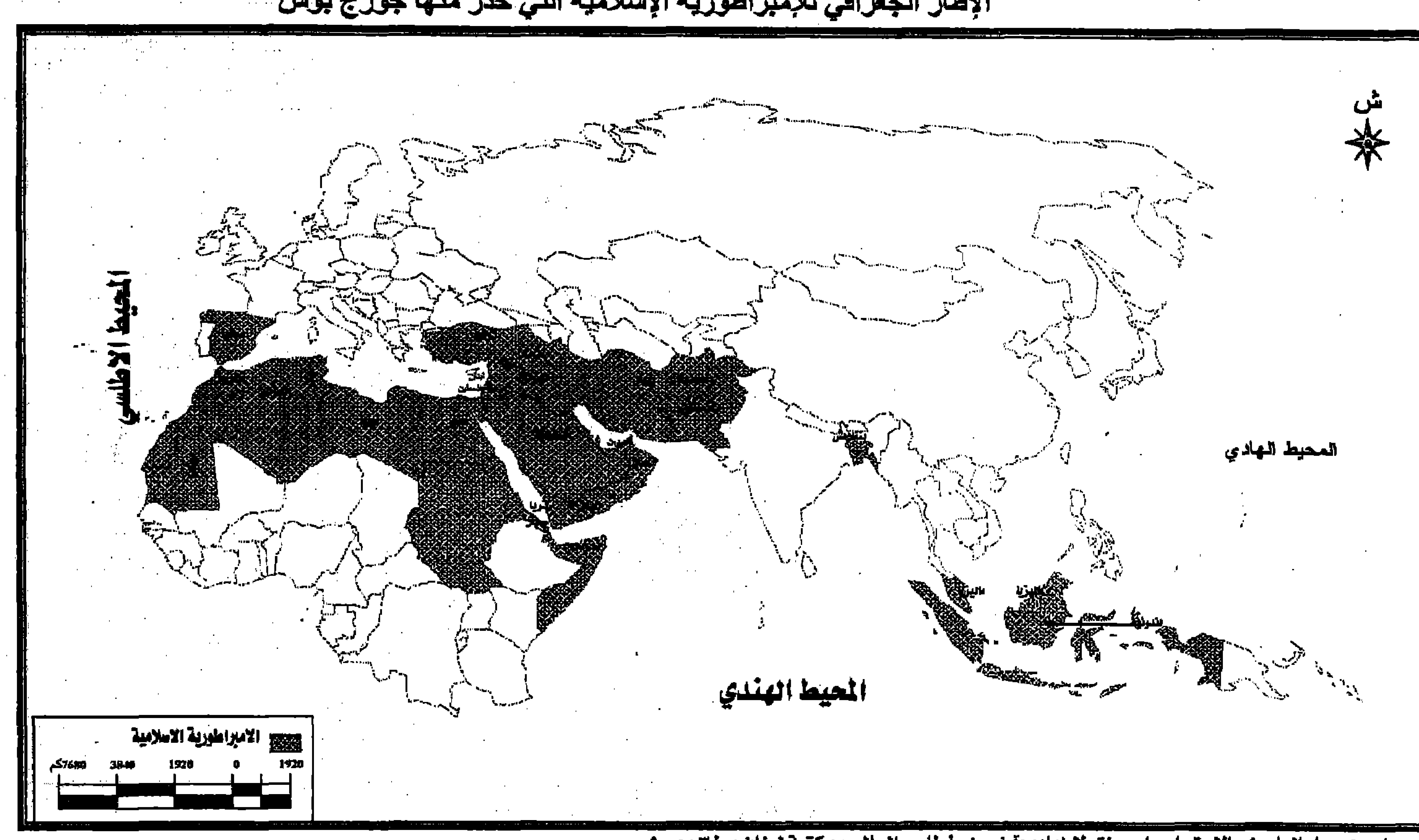
وهكذا يخرج هنتجتون باستنتاجه الجوهري:

إن الحضارة الغربية متجهة للصراع مع الحضارات الإسلامية — والكنفوشيوسية بالدرجة الأولى، وسيتخذ الصراع صيغة حروب إقليمية قد تؤدي إلى حرب عالمية، لذلك على الغرب أن يمنع الحضارات الأخرى، بأية وسيلة، من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو التكنولوجيا المتقدمة، وأن يستغل المشاكل أو يثيرها ضدها أو بينها وبين جيرانها لأجل استنزاف الحضارات الأخرى وإبقائها تحت السيطرة الغربية.

ولعل غزو العراق واحتلاله ومحاولات تمزيق جغرافيته السياسية هي التطبيق العملي لما أوصى به هنتجتون صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد لاتساع القوة العسكرية للدول الإسلامية ومنع تقدمها العلمي.

خريطة رقم (٢)

الإطار الجغرافي للإمبراطورية الإسلامية التي حذر منها جورج بوش



المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على : نقولا زياده وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ص٩ .

خريطة رقم (٣)
الإطار الجغرافي للهلال الإسلامي الذي حذر منه بريجنسكي

ش

المحيط الأطلسي

المحيط الهادي

المحيط الهندي

الهلال الاسلامي او الامبراطورية الاسلامية

1920 0 1920 3840 5760كم

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على : نقولا زياده وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ص٩ .

الفصل الثالث

الإطار العام لظاهرة العولمة

يندرج التحليل الذي تقدمه الدراسة هنا، بالإطار العام لظاهرة العولمة، مبيناً مفهومها وجذورها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بشكل خاص.

أ. تعريف العولمة

تعني العولمة في معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعريب لكلمة (Globalization) في اللغة الانكليزية، ومعناها في المفهوم المطلق: جعل العالم عالماً واحداً، وموجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك تسمى أحياناً بالكونية أو الكوكبة (٣٩).

وهي تعني الآن، في المجال السياسي منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتك): العمل على تعميم نمط حضاري يختص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بآليات على بلدان العالم أجمع (٤٠).

وقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح صدقية القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي، وكانت عدة كتب قد صدرت في الولايات المتحدة في عقد الثمانينات تروج لمركز الازدهار

العالمي المكون من الثالوث أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وآسيا الجنوبية الشرقية بالمعنى الواسع، أو الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان بالمعنى الأضيق، وشاع في نفس الفترة شعار ثورة الاتصالات التي تعلن موت الإيديولوجيات وتتيح الفرص لنشوء المجتمعات الجديدة التي تسود فيها العناصر الأساسية لفكرة العولمة مثل: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم.

وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ بداية الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ خمسة قرون مضت، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها بعض الدول إلى الانكفاء على ذاتها وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينات من القرن العشرين على سبيل المثال)(٤١).

ب. التأصيل التاريخي للعولمة

إذا حاولنا أن نتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي صاغه رولاند ريرتسون في دراسته الموسومة ((تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي))، والذي حاول أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان.

ونقطة البداية عند روبرتسون هي (ظهور الدولة القومية الموحدة)، على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، ذلك أن ظهور المجتمع القومي منذ حوالي القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، وأن الدولة القومية المتجانسة، والتجانس هنا بمعنى

التجانس الثقافي للمواطنين الذين يخضعون لإدارتها، تمثل تشكيلاً لنمط محدد من الحياة.

ويمكن القول في الحقيقة أن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، بمعنى أن إذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع المؤسسة، كان جوهرياً بالنسبة إلى تعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمان.

وبناء على هذه الاعتبارات بنى روبرتسون نموذجه من خلال تعقيب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن، والذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد، وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يأتي:

❖ المرحلة الجنينية: استمرت في أوربا منذ القرن (١٥) حتى منتصف القرن (١٨).

❖ مرحلة النشوء: استمرت من منتصف القرن (١٨) حتى عام ١٨٧٠.

❖ مرحلة الانطلاق: استمرت من عام ١٨٧٠ حتى العشرينات من القرن العشرين.

❖ مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين.

❖ مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ الستينات حتى التسعينات من القرن العشرين(٤٢)

إذن فالعولمة عمرها خمسة قرون على الأقل وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم التكنولوجيا والاتصال والتجارة.

إلا أن البعض يرجع أصول الظاهرة إلى تواريخ وعصور ظهور الديانات السماوية وأهمها الإسلام الذي شكل حضارة عالمية من خلال تأكيده على إشاعة عالمية الدعوة التي لا تفرق بين جنس وآخر ولا بين لون وآخر نابذة كل

عناصر الفرقة والتمييز بين البشر ﴿يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شُعُوباً وقبائلَ لِتَعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾. (٤٣).

ج. أبعاد العولمة

ينظر إلى العولمة أنها: عملية تقودها القوى الفاعلة المؤثرة في النظام العالمي من أجل ترويج قيم وسلوكيات وسياسات ومفاهيم النموذج الغربي الرأسمالي الليبرالي بأبعاده الآتية:

١. البعد السياسي (العولمة السياسية)

العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الواحد على المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرذلك، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.

٢. البعد الاقتصادي (العولمة الاقتصادية)

يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها (٤٤).

٣. البعد العسكري (العولمة العسكرية)

يشير مفهوم العولمة من المنظور العسكري إلى وضع برامج من قبل دول أو تحالفات ؛ لإدخال كل دول العالم ضمن نفوذها الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والسياسي ولهذه العولمة أربع دعامات هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوربية (أو أوربا الموحدة)، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) (٤٥).

٤. البعد الثقافي (العولمة الثقافية)

أضفى هذا البعد الآن المحور الأساسي لعملية التفاعل العالمي حيث يسعى النموذج الغربي المهيمن إلى أن تصبح مفاهيمه وقيمه وسلوكياته هي القيم والمفاهيم والسلوكيات الشائعة والمنتشرة والمتبناة بلا منازع (٤٦).

بتعبير آخر: تسعى العولمة الثقافية إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، بما يشكل خطراً على خصوصيتها، وعلى المدى البعيد الطويل قد يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها (٤٧).

هذه العولمة عند تنزيل مفهومها على العالم العربي الإسلامي، فانه يقصد منها التدخل المباشر في ثقافات الشعوب العربية الإسلامية، وذلك لتحقيق أهداف خطيرة ؛ من أهمها:

أ. تذويب المجتمع العربي المسلم في بحر الثقافة الغربية، وخاصة ما يتعلق منها بالإسفاف المادي والانحراف العقدي والترهل المعنوي، مع محاولة عزله عن الثقافة ذات المردود الإيجابي والارتقاء الحضاري والبعد الاستراتيجي.

ب. باعتبار أن العولمة الثقافية لا تنفك في حركتها عن باقي مكونات العولمة (أي العولمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها)، وباعتبار أنها من أهم تلك المكونات وأبرزها؛ فإن نجاح العولمة

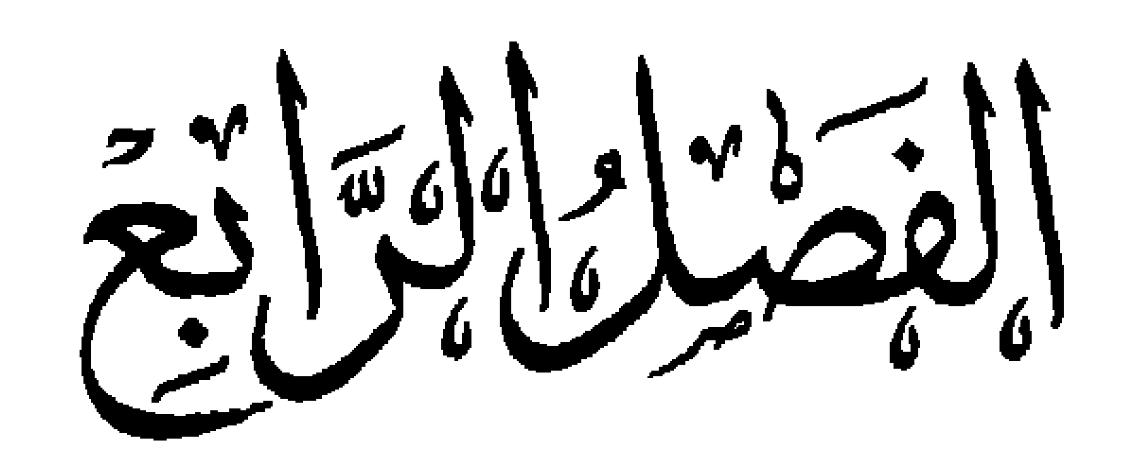
الثقافية في التغلغل في المجتمع العربي الإسلامي سيسلكه قسراً في باقي مكونات العولمة ، بل يجعله جزءاً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق غاياتها ، وعاملاً رافداً في منظوماتها.

ت. تغيير المناهج التعليمية في البلاد الإسلامية ، وذلك باستغلال ما بقي من آثار تذكر الطالب المسلم بدينه وتاريخه.

ومن خلال سبر أغوار تلك الأهداف وغيرها ؛ نستطيع أن نفهم كثيراً من العبارات التي يسوقها صناع القرار والمفكرون الغربيون ؛ من مثل قول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) في شهر نوفمبر ٢٠٠١م – في خطاب ألقاه بجامعة لويسفيل بولاية كنتاكي – إلى تبلور رؤية أمريكية للمجتمعات الإسلامية تقوم على أساس من قيم معينة تمس التكوين الثقافي والسياسي والعقائدي لتلك المجتمعات.

وكذلك نستطيع أن نفهم ونفسر بشكل علمي وموضوعي ما ذهب إليه الكاتب البريطاني (فيسك) في تعليق بعنوان ((الأمم المتحدة تسلط الضوء على الحقائق المرة في العالم العربي)) في صحيفة الاندبندنت البريطانية بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ، يقول: ((لن يجد العالم العربي ـ المحروم من الحرية السياسية ، والمعزول عن عالم الفكر ، والمضطهد للنساء في مجتمعه ، والقامع للعلم والتطور ـ ما يقول ضد الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير صادر عن الأمم المتحدة يصف بدقة متناهية الحياة القاحلة والمتحجرة في كثير من الأقطار العربية)) (٤٨).

ومن هنا تسعى قوى العولمة إلى إحداث التغيير في المنطقة وفرض قيمها وحضارتها ومعاييرها على شعوب الأمة المسلمة.



إستراتيجية قوى العولمة

في السيطرة على الفكر العربي

تبنت قوى العولمة إستراتيجية ثقافية محاولة منها لاختراق العقل العربي، والتأثير عليه، وتطويعه لتقبل هيمنتها وسيطرتها في إطار النظام العالمي الجديد القائم على العولمة، ولعل من أهم أدواتها في ذلك هي:

أ. وسائل الإعلام

أخذت وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في حياة الشعوب وتشارك في بناء المجتمعات منذ بداية القرن الماضي، وأصبح الإعلام حجر أساس وعاملاً رئيسياً في التأثير على الأفكار وصياغة الاتجاهات لدى الأفراد وفي صنع الرأي العام، وقد طرأ خلال الخمسين سنة الماضية تطور كبير على وسائل الإعلام حتى أصبحت ضرورة لا غنى عنها للإنسان في أية بقعة على كوكبنا، تشارك في بناء وعيه وتحديد أنماط حياته وطريقة معيشته، وفي مقدمة هذه الوسائل المحطات الفضائية المتعددة والمتنوعة.

وقد رافق هذا التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام من تلفزيون وإذاعة وصحف مع تطور أساليب وفنون مخاطبة المتلقي والتأثير عليه وإقناعه

بالأفكار التي تسوق عبر ضخ عدد كبير من المعلومات تخدم أهداف ومرامي من يشرف على الوسيلة الإعلامية ويمولها، وتراعي الوسيلة الإعلامية في سعيها للتأثير في المتلقي حالة هذا المتلقي والوقت الذي تخاطبه فيه واستعداده في هذه اللحظة وبالذات لتقبل الأفكار التي تطرح عليه، وهي تتوجه إلى المجتمع وشرائحه الاجتماعية بأساليب وبرامج مختلفة عن طريق دراسة علمية للمجتمع والبيئة التي تعيش فيها.

إن الجهات القادرة اليوم على استثمار الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات هي جهات غربية - وأمريكية - توفرت لها الإمكانيات الضخمة التي تؤهلها للتفوق واكتساح أي منافس لها، ومعظم الإنتاج الإعلامي والثقافي الذي يغطي البث الفضائي والأرضي والوسائط الإعلامية الأخرى، وكذلك معظم محتوى شبكة الإنترنت هو نتاج غربي وأمريكي في الأغلب، وهذه المواد الإعلامية الغربية ليست فارغة من المعاني أو محايدة في أفكارها، بل تحمل فكراً محدداً وتعبيراً عن ثقافة معينة هي ثقافتهم الخاصة بكل ما تحمله من قيم وعادات وتقاليد وأنماط وسلوك (٤٩).

إن وسائل الإعلام التي تقودها قوى العولمة دوماً تؤكد خلال البرامج والأعمال الإعلامية والسينما على جملة مفاهيم أساسية تحكم العقل الغربي والأمريكي وهي (٥٠):

أ. تفوق العنصر الغربي إزاء غيره في كافة جوانب الحياة.

ب. فلسفة الفوز والمنفعة القائمة على أسس مادية محضة تجعل الإنسان غاية نهائية.

ج. عقيدة الاستهلاك والنمو الاستهلاكي الذي يغذي الدورة الرأسمالية وينميها.

د. تزييف التاريخ لصالح حركة الغرب وانتقاء الأحداث بما يؤمن وجهة النظر الغربية دائماً ويؤكد منطلقات الفلسفة الغربية إلى جانب تهميش مساهمات القوى الوطنية.

ويتعمق الخطر عندما ندرك أن هذه المواد الإعلامية والثقافية أصبحت سلعة عظيمة الربح، وموردا هاماً للاقتصاد الأمريكي، وهذا يعزز فرص منتجي هذه السلعة على جني ثمار إنتاجها من خلال التسويق الأوسع لها. يمكن لنا أن نتصور الأهمية الاقتصادية للإنتاج الثقافي والإعلامي إذا ما عرفنا أن أكبر صناعة تصديرية منفردة في الولايات المتحدة ليست الطائرات أو السيارات، بل هي الترفيه، فقد حصدت أفلام هوليود أكثر من (٣٠) مليار دولار على نطاق العالم في العام ١٩٩٧م(٥١).

وإذا ما علمنا أن الولايات المتحدة وحدها تتحكم بـ (٦٥٪) من المادة الإعلامية في العالم، أدركنا أن الواقع يشير إلى هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على معظم مناطق العالم، وهذا ما أشار إليه (بريجنسكي) مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) للأمن القومي بقوله: ((إن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي أن تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونياً للحداثة بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية)). وقبله دعا الرئيس الأسبق

(نيكسون) في كتابه ((نصر بدون حرب)) عام ١٩٩٩ إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أن تكون زعيمة للعالم (٥٢).

وقد بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفزيونية في دولة صناعية متقدمة مثل كندا حد أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديون من كثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية أضحوا لا يدركون أنهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الأسبق (فولكنر) عن ذلك

بقوله ((لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً))(٥٣).

ومن الأخطار الكبيرة للسيطرة الإعلامية لقوى العولمة، محاولة نشر ثقافة الرضوخ والتسليم بالأمر الواقع وقلب الحقائق وتشويه الوقائع عن طريق بث الأخبار والتعليقات والدراسات المشوهة والبعيدة عن الواقع.

ونشير هنا إلى الانحياز الذي يمارسه الإعلام الغربي تجاه قضايا الإنسان والشعوب في عالمنا العربي، فمثلاً يظهر هذا الإعلام جرائم الاحتلال "الإسرائيلي" على أنها دفاع عن النفس، في الوقت الذي يحاول فيه إلصاق تهمة الإرهاب بعمليات المقاومة الوطنية، فعندما يقتل مستوطن يعيش في مستعمرة "إسرائيلية" في الأراضي العربية المحتلة، تقوم قائمة الإعلام الغربي الذي تسيطر عليه اللوبيات الصهيونية، يدين ويستنكر العملية ويصفها بالإرهابية ويدعو إلى وقف ما يسميه ((الإرهاب)) الذي يستهدف حياة "الإسرائيليين"، وفي المقابل عندما تقوم قوات الاحتلال باغتيال وقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين العزّل في يوم واحد وتجتاح مدنهم وقراهم وبيوتهم وتخرب مزروعاتهم وتقطع عنهم المياه بتدمير آبارهم، فإنّ هذا الإعلام لا يقف كثيراً عند هذا الأمر، وإنْ فعل ذلك فلكي يوهم المتلقي وكأن الفلسطينيين هم أنفسهم المسؤولون عن كل ذلك، في محاولة لإسباغ المشروعية على الاحتلال والسعي إلى قتل روح وثقافة المقاومة لدى الشعوب.

وتكمن خطورة وسائل الإعلام التي تقودها قوى العولمة في أنها تتبنى منطلقات مخالفة لمنطلقات الثقافة العربية الإسلامية بل متناقضة معها في كثير من الجوانب الأساسية وهذه الثقافة تستند إلى نشاط حضاري مادي

كبير وجهد تقني ومعلوماتي رفيع قادر على تشكيل العقل والثقافة وفقاً للرؤية التي يتبناها.

وتركز هذه الوسائل على جيل الناشئة والأطفال العرب الذي يعد تربة خصبة لتقبل أفكارها المسمومة عن طريق برامج ومسلسلات الأطفال التي تنشر ثقافة الاحتيال والعنف وثقافة الجريمة والمغامرات البوليسية وتمجد العنف والجريمة والنزعة العدوانية والاستعلاء والعنصرية، وهذا ما يخلق نوعاً من الغربة بين الجيل الجديد وثقافة المجتمع العربي الإسلامي وعاداته وتقاليده، الأمر الذي يجعل الإنسان العربي الإسلامي يعيش تناقضاً داخلياً وصراعاً مع مجتمعه، مما يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي ويجعل الجيل الجديد ضعيف الارتباط بقيم مجتمعه وتاريخه وتراثه.

وضمن الإستراتيجية الثقافية التي تقودها قوى العولمة (الأمريكية تحديداً) تجاه أمتنا العربية الإسلامية العرض الأمريكي لتمويل الإذاعات المصرية الموجهة لتوسيع شبكاتها وزيادة ساعات بثها على أن تكون برامجها تحت إشراف مصري ـ أمريكي، وقد أكد ذلك السفير الأمريكي لمصر، أن هذا العرض والذي يبلغ (٢٠) مليون دولار يهدف إلى توسيع العلاقات وتبادل الخبرات في مجال الإعلام (٥٤).

إن أحد أهم مخاطر العولمة الثقافية التي كشفت عنها هذه الآلية هو أن الهوة أخذت تتسع يوماً بعد يوم بين أمتنا العربية الإسلامية وقوى العولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة هيمنة الأخيرة على وسائل الاتصال الكبرى والتي تعززت بالتطور التقني الذي حققته في نقل وتصوير الأحداث، وهذا بدوره أدى إلى جعل أمتنا العربية الإسلامية مستهلكة للمعلومات التي لا تتناسب مع واقعها الاجتماعي والثقافي وطبيعة المشكلات التي تواجهها.

ب. التبادل الثقافي

تعد عملية التبادل الثقافي من أهم وأخطر الوسائل التي اتبعتها قوى العولمة لاختراق العقل العربي، والتأثير عليه، وتطويعه لتقبل الأمر الواقع الذي فرضته الحركة الإمبريالية والصهيونية وعملت له منذ قيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية في فلسطين سنة ١٩٤٨ ولا يزال مستمراً لحد الآن.

وقد كانت للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية طابعها الخاص بالنسبة للإستراتيجية الثقافية الأمريكية تجاه البلدان الإسلامية فظهرت عدة برامج تعليمية موجهة وخطيرة يأتي في مقدمتها (اتفاقات فولبر) للتبادل الثقافي التي عقدت مع تركيا وإيران في عام ١٩٤٩، ولم تمضِ فترة طويلة حتى كانت معظم دول المشرق العربي مشتركة في هذا البرنامج. فبين عامي ١٩٤٩-١٩٦٦ كانت (١٢,٤٪) من المنح الدراسية الأمريكية موجهة نحو الشرق الأوسط جنوب آسيا، وعلى سبيل المثال كان هناك (٢٥١) أمريكياً يتلقون منحاً للقيام بأعمال للبحث والتدريس بينما تقدم (٦٧١) مصرياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية للغرض نفسه، أما تركيا فقد كان هناك (٢٣٩) أمريكياً للدراسة والبحث مقابل (٦٥٥) تركياً (٥٥).

وفي ظل غياب الاستراتيجيات تجاه موجات الغزو الثقافي وأدواتها الكثيرة، تسهل ولا شك احتمالات الغزو والاحتلال العقلي لكافة البلدان والمجتمعات المستهدفة من قبل قوى العولمة ففي بلد مثل (مصر) - على سبيل المثال - قرابة (٤٠) ألف باحث من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في التخصصات والفروع العلمية والفنية والثقافية المختلفة ولا يجدون فرصة عمل، كما يقول تقرير أخير صادر من مجلس الشورى المصري، في دولة كهذه، وفي حالة مثل تلك من المتوقع أن يذهب هذا الجيش من الباحثين - أو على الأقل ٥٠٪ منه - إلى تلك الجهات التي تستطيع توظيفه وتقديم الدعم المادي له، (وهي

كثيرة داخل مصر)، وهي جهات أغلبها تخدم عن وعي وبإستراتيجية بعيدة المدى خطط احتلال العقل في مصر وبلدان المشرق العربي إجمالاً وتخلق ما يسمى بالاستلاب الثقافي أو التبعية الثقافية في الفن والصحافة وكل فروع الثقافة والحضارات الإنسانية في عالمنا العربي والإسلامي، وأهم تلك المؤسسات هي (٥٦):

- الجامعة الأمريكية في القاهرة.
- مؤسسة راندا الأمريكية.
- المركز الثقافي الأمريكي.
- مركز البحوث الأمريكية.
- مؤسسة فوردناندیشن.
- هيئة المعونة لأمريكية.
- مؤسسة روكفلر للأبحاث.
- معهد بروكنجر.
- مؤسسة كارينجي.
- معهد دراسات الشرق الأوسط الأمريكي.
- معهد التربية الدولية والمتخصص في منح السلام.
- معهد ماساشوستش وفروعه في القاهرة ومعهد الـ (ام-أي-تي) في مبنى جامعة القاهرة.
- الأكاديمية لبحوث السلام.
- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة (جورج تاون).

- مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة وتبلغ ميزانيته السنوية (٢٧) مليون دولار تقدمها المخابرات الأمريكية وأجهزتها المعروفة.

من جانب آخر غدت الدول العربية منطقة رخوة أمام ما يسمى بالمنظمات الدولية للعلوم والثقافة لتمارس نشاطها في تخريب العقل العربي واحتلاله، ويبدو أن الميدان الأكاديمي (العلمي) كان أبرز الميادين التي نشطت فيها منظمتي (اليونيسيف واليونسكو) للتسلل إلى الساحة الفكرية والثقافية العربية، والعمل على احتوائها، ومن ثم إخضاعها للهيمنة الاستعمارية والصهيونية.

فقد ركزت (اليونيسيف)، ضمن جهودها على إدماج القيم العالمية في مناهج التعليم، وتعميم الأفكار الداعية إلى النظام الإقليمي (الشرق أوسطي-المتوسطي) وباتجاهين:

الأول يتمثل في جهودها لوضع برنامج للشرق الأوسط للتربية الشمولية والذي يعني في جوهره (التعلم والتعليم الذي يدور حول قضايا العالمية والكونية)، علماً أن هذا المنهج ظهر وازدهر في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه اضمحل في الستينات والثمانينات من القرن العشرين، ثم عاد للظهور بقوة في التسعينات.

أما الثاني فهو برنامج التربية لدول حوض المتوسط، فقد بدأت المنظمة منذ سنة ١٩٩٢ التحضير لوضع برنامج إقليمي لهذه التربية في المنطقة العربية وذلك من خلال التعاون بين المعهد الدولي للتربية الشمولية عن جامعة تورنتو بكندا ومنظمة اليونيسيف، ممثلة في مكتبها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان وقد قدم مشروعان تجريبيان في لبنان والأردن، تضمن المشروعان تطوير وتدريس موضوعات ووحدات تعليمية وتدريب المعلمين وإعداد مواد

تعليمية وكتب للتلاميذ والمعلمين، والتي تدور حول الموضوعات التي يمكن تدريسها منفصلة أو ملحقة لبعض المواد الدراسية.

وقد ركزت هذه الموضوعات على الموضوعات الآتية: العيش المشترك، تفهم الاختلافات والتنوع، تجنب الصراعات، حل النزاعات، تكريس الشراكة، تفهم الاختلافات، رفض العصبية، تنمية القدرة على التحليل الإعلامي، دراسة المستقبل المحتمل والمتوقع على الصعيدين الكوني والشخصي.

كما تبنت اليونيسيف مجموعة عمل حول التعليم من أجل التنمية في حوض المتوسط بحيث تلازم ذلك مع المشروع الشرق ـ أوسطي، فقد عدت هذه المنطقة مسرحاً للتوتر المتزايد والصراعات بمختلف أشكالها وقد حددت مجموعة عمل المتوسط أسلوباً يعتمد تقليل المواجهة الثقافية وتقوية مجتمعاته، باتجاه إرساء مستقبل أفضل لذلك ضرورة تحديد وتنفيذ مبادرات من أجل إزالة الحواجز الثقافية الدينية عبر مؤتمرها الذي نجم عنه إعلان سمي بإعلان (تورنتو) الذي شاركت فيه مجموعة من الدول المتوسطية العربية إلى جانب لجان اليونيسيف المحلية في فرنسا، اليونان، الكيان الصهيوني، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، تركيا، مكتب اليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التحرير الفلسطينية (٥٧).

أما منظمة اليونسكو التي استندت منذ نشأتها على مفاهيم التربية من أجل التفاهم الدولي والعالمية، فقد حددت في ذلك عدد من الآليات أهمها شبكات المدارس وبرامج توأمة الجامعات ونشر المواد التعليمية والمؤتمرات، ومع بروز العولمة كظاهرة ضمن النظام الدولي الجديد، بدأت اليونسكو العمل على بناء رؤية جديدة تؤسس للقيم العالمية واحترام الحياة المتبادلة والتعاون، وحقوق الإنسان والمساواة وفي إطار التحضير للمؤتمر الرابع والأربعين

الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٣، أعربت عدد من الدول ومنها عربية، أن نظمها التعليمية تدرس موضوعات العمل من أجل التربية التي تعمل على تعزيز هذه القيم المطروحة (٥٨).

ومن كل ما تقدم نصل إلى نتيجة مؤداها أنَّ الاحتكاك العلمي للغرب عن طريق تلك المؤسسات والمعاهد والمراكز البحثية بمؤسسات البحث العلمي والثقافي والكوادر العلمية والثقافية في وطننا العربي يخفي خلفه أغراضاً سياسية مبرمجة، تهدف إلى احتلال العقل العربي والوجدان الثقافي. كونها تتماشى مع الاتجاه العام لعولمة الثقافة والاتجاه نحو تفعيل عملية التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني وجعلها واقعاً ملموساً الأمر الذي يكرس هذا الكيان البغيض كجزء في البناء الإقليمي العربي.

ج. التطبيع الثقافي العربي - الصهيوني

تعني عبارة ((تطبيع)) - في الاصطلاح التعبيري المجازي - عودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها سابقاً وقد أخذ هذا الاصطلاح ينتشر في منطقتنا العربية وبالتحديد منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، ثم معاهدة السلام والانتقال بالعلاقات بين مصر والكيان الصهيوني من حالة التفاعل العدائي والكراهية إلى حالة التطبيع المتبادل والعامل الودي — أي من علاقات صداميه ذات أشكال عسكرية وسياسية واقتصادية وحضارية إلى علاقات تعامل طبيعية في شتى المجالات وفي نطاق ما يسمى بالتطبيع.

وإذا كان اصطلاح تطبيع العلاقات يعني - على المستوى النظري - عودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها - وهذا لم يحدث على الإطلاق بالنسبة للصراع العربي - الصهيوني فلم يسبق أن نشأت بين العرب والحركة الصهيونية مثل هذه العلاقات؛ لأن هذا الكيان لم يكن قائماً في الأصل وإنما أقحم على المنطقة إقحاماً فنشأت وقبل أن يتحول إلى دولة - حالة من الصدام

والصراع - بين الجانبين بحيث لا يمكن أن ينتهي تحت أي ظرف من الظروف إلى حالة من التطبيع (٥٩).

لذلك فإن التطبيع في إطار معادلة الطرف العربي - الصهيوني يعني استحداث علاقات لم تكن موجودة من قبل، وكانت مصر هي أول دولة عربية تطبع علاقاتها الرسمية مع الكيان الصهيوني، أو الدولة الأولى التي أقامت معه علاقات دبلوماسية، أو الدولة الأولى التي فكت حصار المحيط العربي على الكيان الصهيوني عقب توقيع معاهدة (كامب ديفيد) عام ١٩٧٩م، وتلتها الأردن عقب توقيع اتفاقية (وادي عربة) في عام ١٩٩٤ م، والتي جاءت خطوتها استناداً أيضاً إلى توقيع (اتفاق أوسلو) في عام ١٩٩٣ م.

وظلت الأردن هي الدولة الثانية بعد مصر والتي حذت حذو مصر، إلى أن تطور الموقف ليشمل موريتانيا في أقصى المغرب العربي، وقطر في المشرق العربي، وفق نمط من العلاقات، وإن كان بدرجة أقل من التمثيل الدبلوماسي، وكذا البحرين وغيرها - إضافة إلى الحالة الخاصة المغربية الصهيونية - في سنوات ما بعد سريان اتفاق (أوسلو)، وما زين فيه من آمال كاذبة حول حل عادل للقضية الفلسطينية، وفي تلك المرحلة نشطت الدعاوى حول المفاوضات متعددة الأطراف، والشرق - أوسطية، أو البناء الاقتصادي للشرق الأوسط ... إلخ (٦٠).

ولعل من أخطر أنواع التطبيع الذي تنشده المؤسسات السياسية في الكيان الصهيوني هو: التطبيع الثقافي الذي لا يعني في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني إلا غزو ثقافي يستهدف السيطرة والتحكم في العقل والسلوك والعقائد والعادات والقيم العربية الإسلامية الأصيلة، وتوجهها وجهة تنسجم وغايات وأهداف الكيان "الإسرائيلي" ومن خلفه الحركة الصهيونية، لذلك حرصت "إسرائيل" خلال مفاوضاتها مع جميع الأطراف التي جلست معها على

مائدة المفاوضات أن تكون الأسبقية للتطبيع الاقتصادي والثقافي على قدم المساواة مع التطبيع الدبلوماسي على ما عداها من الأمور الأساسية الأخرى مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهذا ما أصرت عليه "إسرائيل" ولا تزال في المسار التفاوضي لها مع سوريا حيث تلح على التطبيع على كل الأصعدة قبل التفاوض حول الانسحاب من الجولان.

إن المتتبع لما كتب ونشر في موضوع التطبيع الثقافي من دراسات لباحثين صهاينة يرى أن هناك شروط ومواصفات قد حددت لإحداث تحول في قناعات الإنسان العربي ومفاهيمه وأفكاره بحيث يؤدي إلى إفراغه من أصالته وثقافته، وأن يخلق أرضاً خصبة لانتشار مفاهيم جديدة تشكل الأساس والمرتكز الثقافي، وهذا ما توضحه العناصر الآتية التي يجب أن يتضمنها التعامل الثقافي مع العرب في رأي هؤلاء الباحثين (٦١):

الأول: فتح الحدود أمام حركة الأفراد وتبادل المعلومات والتبادل الثقافي والعلمي وضرورة قيام اتصال طبيعي حر من أجل تحقيق التعارف بين الشعبين.

الثاني: القيام بإجراء فحص شامل للمناهج الدراسية في الجانب العربي وفحص ما يتم تدريسه في الأقطار العربية عن اليهود و"إسرائيل" وبعد ذلك تجري إعادة النظر في هذه المناهج ليحذف منها الكثير وإضافة مواد جديدة ذات مضامين جديدة تضع "إسرائيل" واليهود في صورة إيجابية بحيث تبرز دورهم في خدمة العالم باعتبارهم الشعب الذي أنجب العلماء والعباقرة والمفكرين.

الثالث: مراجعة وفحص مجالات وسائل الاتصال وبشكل خاص التلفزيون والإذاعة والصحافة والسينما والمسرح من أجل حذف كل ما هو سلبي وعدائي بالنسبة لليهود و"إسرائيل" وإضافة كل ما يتفق والتعامل

الجديد ، وينبغي أن تكون هذه الإضافة على شكل برامج "إسرائيلية" تلفزيونية وإذاعية ومقالات لكتاب "إسرائيليين" ونتاجات أدبية وفنية وبرامج وثائقية حول ((الثقافة اليهودية)) و((تاريخ اليهود)) وحول إسهامات المثقفين اليهود في الثقافة العالمية والحضارة الإنسانية.

الرابع: ضرورة أن يكون للمثقفين والمفكرين دور في تجسيد هذا التعامل من خلال عدة وسائل:

- تشجيع اللقاءات الثقافية بين المثقفين، وهو ما حدث عام ١٩٩٣ عندما شارك مثقفون من الجزائر وتونس وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.
- اعتماد الكتب التي يؤلفها خبراء تربويون غربيون أو يهود في المناهج الدراسية في مختلف المراحل الدراسية الإبتدائية والثانوية والجامعية ، فهذه الكتب بمضامينها الجديدة قادرة على تبديد كل ما خلقه العداء القديم من آثار سلبية والمساهمة في تشكيل قناعات جديدة.
- قبول الطلبة العرب في الجامعات والمعاهد "الإسرائيلية" ليتخرجوا فيها وقد استبدلوا ما كان عندهم من قيم ومفاهيم وأفكار كانت سائدة، بمفاهيم جديدة من شأنها أن تعمل على تغيير النظرة الشاملة حيال اليهود و"إسرائيل".

ولا شك أن هذه العناصر أو بمعنى أدق شروط التعامل الثقافي وعناصره مع العرب في حالة تحقيق تسويات جزئية أو شاملة، مستمدة من استقراء صهيوني لدلالات تجارب تاريخية بعضها موغل في القدم وبعضها الآخر حديث العهد.

فالعدو يستشهد بمثل هذه التجارب وخاصة تجربة العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة وكذلك العلاقات بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية

الثانية. و"إسرائيل" تحاول من خلال هذا الاستشهاد أن تخرج بنتائج تخدم أهدافها في غزو المنطقة العربية ثقافياً.

وهي تقول ذلك بصراحة حيث تنوه بأن ما يقوم الآن بين تلك الدول ـ التي واجهت بعضها البعض بالحرب الشاملة ـ من علاقات تعاون، إنما نجم عن إحداث تغيير في البنية الفكرية والسيكولوجية والإيديولوجية للفرد الألماني والياباني بعد أن خرجت تلك الدولتان من الحرب مهزومتين، وقد تم ذلك باستخدام أسلوب التعامل الثقافي وبالصيغة التي تطرحها "إسرائيل" والذي أدى إلى (٦٢):

أ. استبدال قيم سائدة وأفكار رائجة تقوم على تقويض أسس ((الاعتزاز القومي)) والتمسك بالثقافة القومية.

ب. تحويل المجتمع المغلق إلى مجتمع مفتوح.

ت. تقويض أنظمة وأطر وأنماط لإحلال أنظمة وأطر جديدة مكانها.

لنتصفح بنود الاتفاقيات التي عقدتها "إسرائيل" مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن لإدراك إستراتيجية تهديد الأمن الثقافي العربي من قبل هذا الكيان الغاصب.

- في معاهدة السلام الموقعة في آذار/مارس ١٩٧٩ م بين مصر و"إسرائيل" يرد النص الآتي: ((يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقوم بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل وتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية)).
- في الملحق رقم (٣) من نفس المعاهدة يرد في البند الرابع النص الآتي: ((ويعمل الطرفان على تشجيع التفاهم ويمتنع كل طرف من الدعاية على الطرف الآخر)).

- في الاتفاقية الموقعة في ١٩٨٠/٥/٨ بين مصر و"إسرائيل" يرد النص الآتي: ((يسعى الطرفان إلى فهم أفضل لحضارة وثقافة كل طرف من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية وتبادل المنتجات الصناعية والأثرية وتبادل الأعمال الفنية وتشجيع إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون البصرية)) (٦٣).

- ينص البند الثاني ـ الفقرة (٣) لاتفاق (واي ريفير) في ٢٢ /١٩٩٨/١٠م بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" تحت عنوان ((منع التحريض)) على ما يلي (٦٤):

أ. ((يصدر الجانب الفلسطيني مرسوماً يمنع كافة أشكال التحريض على العنف والإرهاب، ويمنح آليات للعمل بشكل نظامي ضد كافة أشكال التعبير أو التهديد بالعنف والإرهاب)).

ب. ((تعقد لجنة أمريكية ـ فلسطينية ـ "إسرائيلية" اجتماعات على أساس منظم لمراقبة حالات التحريض المحتمل ... ويعين كل من الأطراف "الإسرائيلية" والفلسطينية و"الإسرائيلية" أخصائي إعلام أو مندوب مع سلطة تنفيذ القانون وأخصائيا تربوياً)).

ت. ((انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التميز التي تراكمت عبر فترات الصراع؛ فإنهما يعترفان بضرورة التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما)).

- وجاء في المادة الحادية عشرة: ((يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل فيما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم ((التاريخية)) المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي:

أ. الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات ؛ وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منها.

ب. القيام بأسرع وقت ممكن بإلغاء كافة ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية، وتلك التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص ((التشريعات)).

ث. أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية)) (٦٥).

الفصل الخامس

مستقبل الجغرافية السياسية

للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية

أولت قوى العولمة اهتماماً فائقاً لتحركها الثقافي في الوطن العربي، انطلاقاً من فهمها للثقافة كعامل حاسم في الصراع على المدى البعيد، ويمكن تأطير تحركها والذي تم بتعاون وثيق بينها من خلال طرحها لمشروعي (النظام الشرق-أوسطي أو ما يسمى بالشرق-أوسطية)، ومشروع الشراكة المتوسطية، اللذان يستهدفان في المقام الأول تقويض النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب العربي، وتحطيم كل أسس ومقومات الوجود العربي إضافة إلى ربط السوق العربية بالسوق الرأسمالية وغرس أنماط اقتصادية جديدة، والأخطر من ذلك رسم جغرافية سياسية جديدة للمنطقة بحيث يتكرس تفكيك المشرق العربي عن مغربه، ويتم مزيد من الطمس والتغييب للهوية العربية إلى درجة يمكن أن تترك دول المغرب العربي لتسير في الفلك الأوربي وتترك دول المشرق العربي لتسير في الفلك "الإسرائيلي"-الأمريكي والتخلي عن كل محاولة باتجاه التكامل العربي على كل الأصعدة.

لذلك أرى أن نبحث هنا ونبرز الهويات التي تريد قوى العولمة من خلالها أن تكون بديلة للهوية العربية الإسلامية.

أ. الهوية الشرق ـ أوسطية

لقد عبرت الدراسة عن جوهر الرؤية "الإسرائيلية" للتطبيع في مرحلة الثمانينيّات من القرن المنصرم؛ إذ بدأت عملية التمهيد لاتفاقيات السلام المحتملة بين "إسرائيل" والعديد من الدول العربية، إلا أنَّ هذه الرؤية تطورت مع بداية عقد التسعينيّات؛ إذ شهد النظام الإقليمي العربي ولوج دول الطوق العربي إلى مفاوضات السلام من خلال بوابة مدريد عام ١٩٩١ م، والتي تمخضت عن معاهدات جديدة: أوسلو ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووادي عربة ١٩٩٤ م مع الأردن، وتضمنت كلا المعاهدتين بنوداً خاصة بتطبيع العلاقات من خلال التنسيق والتعاون الأمني والاقتصادي وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق عملية التطبيع، لقد كانت الفائدة الرئيسية لـ "إسرائيل" من خبرة (كامب ديفيد) هي أن القيمة الحقيقية لمعاهدة السلام تتمثل بتطبيع العلاقات مع الشعوب العربية.

انعكس تطور الرؤية "الإسرائيلية" للتطبيع من خلال المشروع الذي نضج في مراكز ومؤسسات حزب العمل "الإسرائيلي"، وساهمت في تطويره مؤسسات اقتصادية وفكرية أمريكية، وتبنته العديد من الدول العربية؛ وقد انتقلت فكرة التطبيع من إقامة علاقات اقتصادية وثقافية إلى مشروع كامل يقوم على إقامة نظام إقليمي يؤدي إلى إدماج "إسرائيل" بالمنطقة، ويستند إلى مجموعة كبيرة من التفاعلات والنشاطات المتشابكة والمصالح المشتركة.

في هذا السياق صدرت وثيقة عن جامعة هارفرد (١٩٩٣م) تتبنى إقامة عدة مشاريع تساهم في تطوير وتوثيق العلاقات بين الجانبين العربي و"الإسرائيلي"

كمشروع إقامة ما يشبه الـ ((ريفيرا)) على البحر الأحمر، وإقامة مشروع البحرين والعديد من مشاريع البنية التحتية (٦٧).

ويمكن قراءة الصيغة الناجزة للمشروع الإقليمي للسلام والتطبيع في دراسة شمعون بيريس بعنوان ((الشرق الأوسط الجديد)) التي تقدم معالم النظام الإقليمي، والذي يمر بمراحل تبدأ بإقامة شبكة علاقات متكاملة وبنية تحتية قوية بين الأردن و"إسرائيل" وفلسطين، ومن ثم توسعة دائرة العلاقات لتشمل مختلف الدول العربية، ويستند هذا المشروع ((الطموح)) إلى فرضية رئيسية وهي أن إقامة هذه العلاقات والمصالح هي الرابط الرئيس بين البشر في الدول العربية و"إسرائيل" وهو الأمر الذي يجعل من أي محاولة لتخريب السلام تقابل بالرفض والمقاومة من قبل الأعداد الكبيرة من البشر المرتبطين بهذه المشاريع المشتركة، وتقوم رؤية (بيريس) على الانتقال من مفهوم "إسرائيل" الكبرى (جغرافياً) إلى "إسرائيل" العظمى من خلال الهيمنة على المنطقة العربية؛ إذ يعتقد (بيريس) أنه يمثل تفوق العقل الصهيوني على العقل العربي (٦٨).

وقد سبق وأن طرح (شمعون بيريس) تصوراته الخاصة بالتسوية في المنطقة، والنظام الإقليمي المرتقب بترتيباته الأمنية، الاقتصادية والسياسية، وقبل أن يتم الكشف عن مفاوضات أوسلو السرية التي أفضت إلى طرح صيغة غزة ـ أريحا أولاً، ففي مقال له تحت عنوان ((ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط))، فإنه لم يفصح فقط عن مستقبل مدينة القدس التي يمكن تقسيمها إلى شقين سياسي وديني، حيث سياسياً تكون القدس (أورشليم) عاصمة "إسرائيل"، ودينياً مفتوحة لكل الأديان، وإنما حاول طرح تصورات وصيغ لأشكال وأنماط العلاقات الإقليمية بمختلف جوانبها، وأبعادها المحلية الإقليمية والدولية، إذ دعا كدعواته السابقة إلى إقامة (٦٩):

أ. سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا "الإسرائيلية" والمياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية.

ب. إن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من الصراعات ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.

ت. إنشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حل مشكلة المياه، وتزويد سكان المنطقة بالغذاء.

ث. ضرورة المساعدات الأوربية الأمريكية واليابانية.

* الجغرافية السياسية للهوية الشرق ـ أوسطية ودلالاتها

اصطلاح الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تعبير هلامي غير واضح المعالم يحمل معاني ثقافية خاصة ترجع جذوره إلى العصر الذي ظهرت فيه الكتابات "الإسرائيلية" القديمة التي تتعلق بتفسير فقرات من التوراة، تعبر هذه الكتابات عن أحلام رجال الدين اليهود القدامى المتمثلة في بناء دولة "إسرائيل" فوق جميع الأراضي التي يحدها نهري دجلة والفرات شرقاً ونهر النيل غرباً. [خريطة رقم (٤)]

وقد تكرر ظهور هذه الكتابات في مخلف العصور وخصوصاً في الأدبيات الصهيونية ابتداءً من أيام هرتزل وحتى الوقت الحاضر.

وخلال القرن الماضي برز مفهوم الشرق ـ أوسطية كصيغة مناقضة للمصلحة العربية واستقر في الوجدان العربي ارتباط الفكرة الشرق ـ أوسطية بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ "إسرائيل" ؛ لأن الأخيرة يمكن أن تكون دولة شرق ـ أوسطية ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية.

إلا أن هذا المفهوم بدأ يكتسي، دلالات ومعاني جديدة مع نهاية الحرب الباردة والعدوان على العراق عام ١٩٩١ م، والدعوة إلى نظام عالمي جديد، وخصوصاً مع بدء المفاوضات العربية ـ "الإسرائيلية"، وجاء كتاب (شمعون بيريس) ((الشرق الأوسط الجديد)) تعبيراً عن مسارات سياسية في الصراع العربي ـ "الإسرائيلي" ومحاولة بحث عن صيغة ملائمة لإدراج "إسرائيل" في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا ـ التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق ـ أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من "إسرائيل" كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً ومدنياً.

ويعبر أبا إيبان عن الفكر "الإسرائيلي" في هذا الصدد خير تعبير، ففي مجموعة كتاباته التي نشرت في كتاب بعنوان ((صوت إسرائيل)) يعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وأن على "إسرائيل" أن تتكامل مع هذه الوحدة، ويوضح أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية (٧٠).

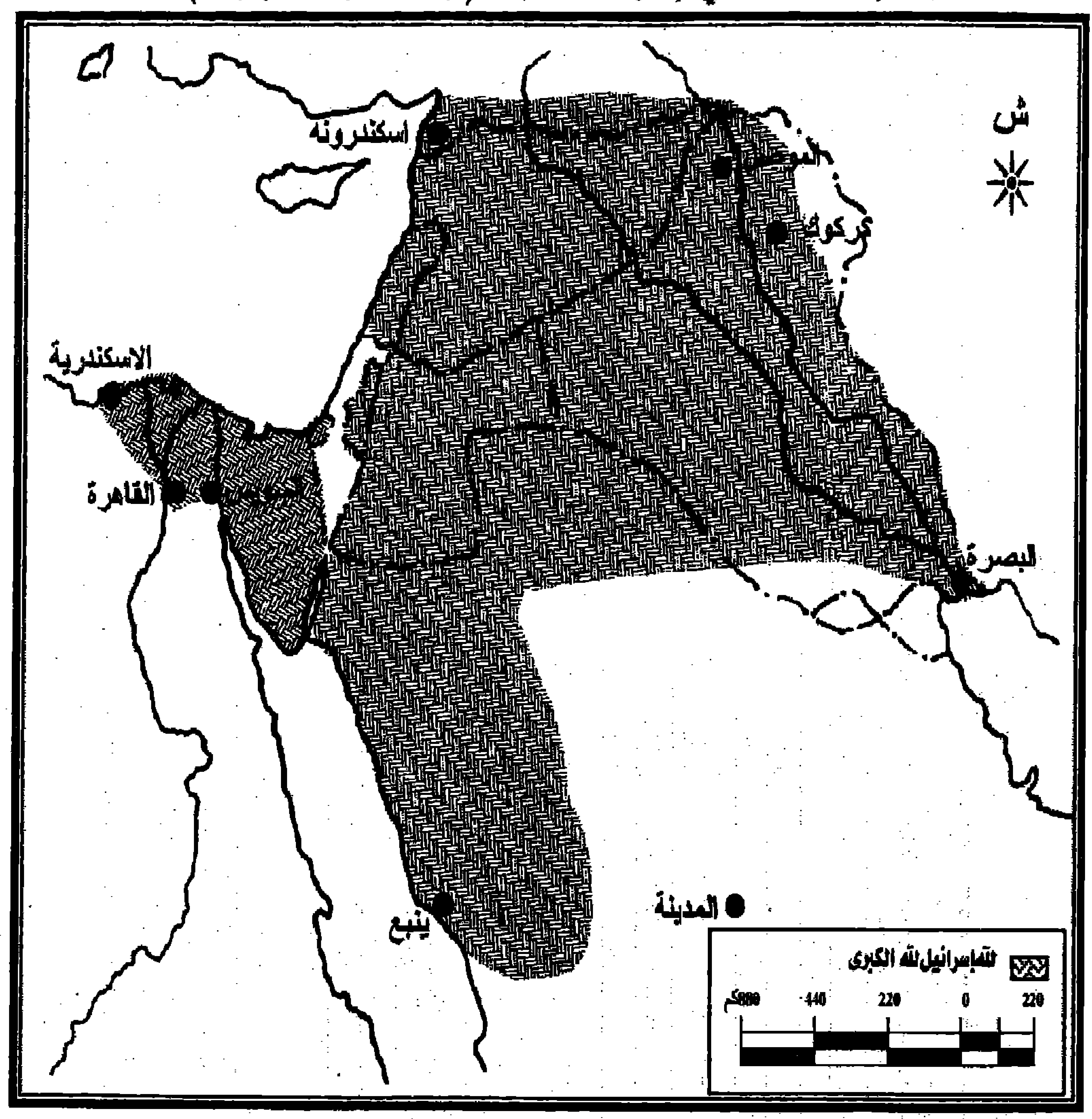
وتتفق وجهات النظر الصهيونية مع نظيرتها الغربية حول وجوب إسقاط حق العروبة الغالبة على الشرق الأوسط، وضرورة طمس الهوية العربية والإسلامية لمنطقتنا وإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد، لصالح هوية لا قوام لها تسمى ((الشرق ـ أوسطية)) تتسع لـ "إسرائيل" وتعطي لها شرعية الوجود والبقاء.

لذلك نجد من الضروري الانتباه إلى دلالة إصرار المؤلفين الغربيين، على استخدام مفهوم ((الشرق الأوسط)) للدلالة على منطقتنا، إذ ظهرت عشرات

الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، .كما نشرت عدة دراسات تناولت ((النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط))، ويظهر الجدول رقم (١) البلاد التي تضمنها تعريف النظام الإقليمي الشرق أوسطي في كل دراسة من هذه الدراسات.

خريطة رقم (٤)

الإطار الجغرافي لإسرائيل الكبرى (إمبراطورية صهيون)



المصدر / د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٣٨.

جدول رقم (١)

تعريف النظام الإقليمي للشرق الأوسط

ايندر (١٩٥٨)	بريتشر (١٩٦٩)	كانتوري وشيغل (١٩٧٠)	تومسون (١٩٧٠)	بيرسون (١٩٧١)	أفرون (١٩٧٣)	تمسون (١٩٧٦)	هدسون (١٩٧١)
دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب
الاردن	الاردن	الاردن	الاردن	الاردن	الاردن	الاردن	اسرائيل
اسرائيل	اسرائيل	الامارات	تونس	اسرائيل	اسرائيل	اسرائيل	ايران
ليبيا	سورية	السعودية	الجزائر	السعودية	سورية	افغانستان	تركيا
السعودية	العراق	السودان	ليبيا	سورية	العراق	ايران	الجزائر
السودان	لبنان	سورية	السعودية	العراق	لبنان	باكستان	السعودية
سورية	مصر	العراق	السودان	الكويت	مصر	تركيا	سورية
العراق	دول الهامش	الكويت	سورية	لبنان	دول منطقة البحر الأحمر	تونس	العراق
لبنان	اثيوبيا	لبنان	العراق	مصر	اثيوبيا	الجزائر	مصر
مصر	ايران	مصر	الكويت	اليمن العربية	اسرائيل	ليبيا	دول الهامش
دول خارج القلب	تركيا	اليمن الديمقراطية	لبنان		السعودية	السعودية	الاردن
ايران	الجزائر	اليمن العربية	مصر		السودان	السودان	الامارات
تركيا	السعودية	دول الهامش	المغرب		مصر	سورية	البحرين
دول الهامش	قبرص	اسرائيل	اليمن العربية		اليمن الديمقراطية	العراق	تونس
افغانستان	الكويت	ايران			اليمن العربية	الكويت	ليبيا
باكستان	دول الحلقة الخارجية	تركيا			دول منطقة الخليج	لبنان	السودان
تونس	تونس				ايران	مصر	عمان
المغرب	ليبيا				السعودية	المغرب	قبرص
	السودان				العراق	اليمن الديمقراطية	قطر
	الصومال				الكويت	اليمن العربية	الكويت
	المغرب						لبنان
	اليمن الديمقراطية						المغرب
	اليمن العربية						اليمن الديمقراطية

المصدر/ جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص

ويتضح من خلال التحليل الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، ولجميع التحديدات يراد بتعبير الشرق الأوسط: مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع فيها معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان.

غير أن تسويق هذه التسمية اليوم لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفاً جغرافياً وصفياً صورياً، وإنما يجري توظيف التسمية إياها لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة، مختلف تماماً عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط.

إن إعادة تعريف المنطقة اليوم، على قوام جغرافي لم يعد فعلاً وصفاً محايداً، بتعبير المفكر العربي عبد الإله بلقزيز ((بات ينتمي إلى فعل التسمية الإيديولوجية، وظيفته إدخال كيان غريب على النسيج الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة، هو "إسرائيل" وشرعنته، وبسبب كون هذا الكيان جسماً غريباً على ماهيتها، لم يعد أمام صائغ التسمية سوى إسقاط القوام الماهوي على المنطقة (وهو العروبة والإسلام)، وتبديده داخل تعريف بديل تكون الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة، بالمعنى الذي يتحول فيه الأمر الواقع الجغرافي الصهيوني إلى حقيقة سياسية وكيانية في المنطقة، هذه هي إذاً البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق ـ الأوسط استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا من أجل إعادة صياغة هوية المنطقة على نحو جديد ولعل هذا يضع في حوزتنا الأدوات الكافية لبناء إدراك صحيح للأهداف المطلوبة من إقامة نظام الشرق الأوسط(٧١) الذي يعد نظاماً متكاملاً يحتوي أو يشمل على أنظمة فرعية هي:

١. النظام الاقتصادي:

أساسه إجراء تحولات في سياسات وبنى الاقتصاديات العربية، لكي تكون مهيأة لاستقبال اندماج "إسرائيل" مع المنطقة وتفتح أبوابها أمام

الاقتصاد الأمريكي والغربي بوجه عام ... ومن أهم عناصر هذا النظام إجراء تحولات في الاقتصاديات العربية في الاعتماد على التخطيط إلى اقتصاد السوق، ومن اعتماد قطاع عام واسع إلى اعتماد كلي على القطاع الخاص. ويقترح بيريس في كتابه ((الشرق الأوسط الجديد)) بتطبيق رؤيته الاقتصادية فيما يتعلق بمشروع نظام الشرق الأوسط المقترح على مرحلتين أساسيتين: الأولى تتضمن إقامة مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية، وفي حقل الطاقة، وفي حقل استثمار المياه، وفي حقل السياحة بين بعض الأقطار العربية في المشرق العربي، إضافة إلى تركيا من جهة، وبين "إسرائيل" من جهة أخرى. بناء شبكة من الطرق الحديثة تصل الشرق الأوسط بأوربا، وبناء مطار أو مطارين مشتركين بين "إسرائيل" وبعض الأقطار العربية أو أحدها، والثانية تتضمن إقامة مشاريع مشتركة في حقل النفط والغاز وحفر قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت بعد دمج كل من ميناء العقبة وميناء إيلات، أما في حقل المياه، فيدعو إلى شراكة عادلة في توزيعها، وإلى ما يسمى بـ ((أنابيب السلام)) الممكن استعمالها كوسيلة تزود عبرها تركيا فائض مياهها إلى دول الخليج العربي من جهة، وإلى كل من سوريا ولبنان و"إسرائيل" والأردن من جهة أخرى (٧٢).

ويعتبر البعد الاقتصادي مداعبة لحلم صهيوني قديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته اليوتوبية (Altreuland)، حيث أشار إلى أهمية قيام ((كومنولث)) عربي - يهودي بين "إسرائيل" والاقتصاديات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح "إسرائيل" بمثابة ((سنغافورة الشرق الأوسط)).

ونظراً لأهمية البعد الاقتصادي فإنَّ "إسرائيل" تضع في مقدمة أولوياتها رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها كمدخل للتطبيع الاقتصادي الكامل معها

وبحيث تكون الحدود الجديدة لـ "إسرائيل" ليست حدوداً جغرافية بل أعماقا اقتصادية تضرب جذورها في بلدان المنطقة وتؤمن لها الأمن من خلال إقامة سوق مشتركة بين دول الشرق الأوسط تقوم على أساس تعاون إقليمي مبني على أساس جغرافي بدلاً من تعاون إقليمي مبني على أساس قومي سياسي.

ويؤكد شمعون بيريس ((أن النظام الشرق أوسطي يتيح فرصة للتعايش مع دول الجوار ويفتح آفاقاً رحبة للاستثمار والتوسيع الاقتصادي ولن يتم قيام هذا النظام إلا عن طريق التعاون الاقتصادي، فالاقتصاد، هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة التي لا تتولد وإنما تخلق (٧٣).

٢. النظام السياسي

وأساسه إجراء تحولات في بنى الأنظمة السياسية العربية، تحت شعار الديمقراطية والتعددية الحزبية، وإعطاء النظام العالمي الجديد الحق التدخل في الشؤون الداخلية إذا تعرضت الديمقراطية للانتهاك من قبل النظام السياسي المعني... ويتكامل هذا النظام الفرعي مع النظام الفرعي الاقتصادي ليجعل البلدان العربية، ساحات مفتوحة أمام النفوذ الأمريكي الصهيوني في كافة المجالات والميادين (٧٤).

٣. النظام الأمني

وأساسه نزع سلاح العرب ووضع قدراتهم العسكرية تحت الرقابة والسيطرة لضمان أمن "إسرائيل" أولاً، والحيلولة دون نمو مراكز قوة عربية في أي جزء من الوطن العربي ثانياً، ويقترح بيريس هنا عقد اتفاقات للحد من التسلح، وخلق مناطق منزوعة السلاح بين "إسرائيل" وجيرانها العرب في حال التوصل إلى معاهدات سلام معها، وكذلك إقامة أنظمة أمنية للمراقبة والتحقق والإنذار المبكر وتبادل المعلومات حول المناورات العسكرية التي يزمع

أي طرف القيام بها، وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" تعمل، وستعمل، على أن تكون المناطق المنزوعة السلاح والمحددة السلاح على جانبي الحدود غير متكافئة، والمثال على ذلك هو ما تم في عملية ((التسوية)) بين مصر و"إسرائيل"، إذ تم نزع سلاح شبه جزيرة سيناء، والبالغ عمقها (٣٥٠) كم على الجانب المصري من الحدود، بينما تم نزع سلاح منطقة عمقها ثلاثة كيلومترات فقط على الجانب "الإسرائيلي" من الحدود (٧٥).

٤. النظام الثقافي

أساسه إخضاع الوطن العربي، لتحكم إعلامي صهيوني عبر ماكينته الإعلامية الداخلية أو الخارجية (الأمريكية)، وبشكل يؤدلج لمنظومة قيم جديدة بهدف القضاء على القيم العربية الإسلامية وفقاً للتصورات الصهيونية مما يشكل خطراً على الفئات الشابة خصوصاً والتي تكون غير محصنة، إزاء هذه الهجمة مما يجعلها عرضة للتهجين القيمي ؛ لأنها في هذه الحالة ستكون مبهورة ومتلقية تابعة، بما تشاهد وتسمع وتقرأ حيث تمرر سياسات الصهيونية والعولمة، عبر الترويج لقيم تقسيم العمل الدولي، الخصخصة والانفتاح على الآخر والتعامل معه في حين أن الدولة الصهيونية تفعل العكس مما يروج له، فهي تتمسك بأيديولوجيتها، وتضحي بالمصلحة الاقتصادية إذا تعارضت مع المصالح السياسية حيث أنها تتمسك بالولاء للوطن والأمة المزعومين مما يؤثر حتماً على الهوية العربية الإسلامية التي سيتم اختراقها من أهم جوانبها وهي المسألة القيمية العربية الإسلامية (٧٦).

ونشير هنا أن الصهاينة في بروتوكولاتهم قد أشاروا أن للجانب الثقافي دور مهم في السيطرة على العالم، فقد نص البروتوكول الثاني على ((أن الصحافة التي في أيدي الحكومة القائمة هي القوة العظيمة التي بها نحصل على توجيه الناس))، فيما ينص البروتوكول الثاني عشر على أن ((الأدب والصحافة قوتان

تعليميتان كبيرتان وستصبح حكومتنا مالكة لمعظم الصحف والمجلات)) وقد تحقق ذلك فقد ملك اليهود معظم الصحف والمجلات في العالم كله مع كبريات دور النشر والمطابع وجعلوا هذه الصحف متناقضة في أخبارها وتحليلاتها في الأفكار والاتجاهات، فيما ينص البروتوكول الثالث عشر على ضرورة صرف نظر غير اليهود عما يخطط له اليهود حيث ينص على الآتي ((لكي لا نعطي للكفار - أي غير اليهود - وقتاً للتفكر، يجب أن نحول تفكيرهم)) (٧٧).

بقي أن نشير هنا أن الخيار الشرق أوسطي يمثل حلاً لحيرة الانتماء الإقليمي للوجود "الإسرائيلي"، فقد سبق للجماعة الأوربية أن رفضت عضوية "إسرائيل" الكاملة، برغم إعطائها ميزات هذه العضوية، لذلك نمت لدى "إسرائيل" عقدة الانتماء الإقليمي، كونها الدولة الوحيدة غير المنتمية لأية كتلة إقليمية في محيطها (٧٨).

ب. الهوية البحر ـ متوسطية

في الواقع، إذا كان المشروع الشرق - أوسطي يلبي المصالح الأمريكية ومصالح "إسرائيل" من خلال إقامة علاقات على أسس جغرافية واقتصادية بين بعض الدول العربية و"إسرائيل" على حساب العلاقات العربية - العربية، مع تهميش واضح وعلني للمجموعة الأوربية، والأمم المتحدة، فإن الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة نهاية عام ١٩٩٥ م، لم يكن إلا منافسة للمشروعات الشرق - أوسطية، وإبراز الدور الأوربي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوربي، وخلق مجال حيوي كبير لنفوذ فرنسا في حوض البحر المتوسط قد يعادل المجال الألماني في وسط أوربا، إضافة إلى الإدراك الأوربي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن مواجهتها بمفردها ضمن إطار الاتحاد الأوربي، وإنما بمشاركة

الجنوب الذي أضحى (مصدر الأزمات) في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد اختفاء المواجهة بين الشرق الغرب (٧٩).

ولعل من أهم الأخطار التي أخذت تتزايد باستمرار هي: الهجرة السرية وتنامي (الحركات الأصولية)، وتفاقم المشاكل العرقية والطائفية، وانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الجنوبية للمتوسط، وخشية امتدادها وتأثيراتها على الساحل الشمالي للمتوسط.

وقد بدأ الترويج لهذه الأطروحة أو الهوية البحر - متوسطية المتآمرة على الهوية والثقافة العربية الإسلامية منذ عام ١٩٧٣ م، الذي أشر طرح صيغة الحوار العربي - الأوربي بعد الصدمة البترولية الأولى، هذا الحوار الذي أملته بشكل واضح مصالح أوربا، ولاسيما إدراكها الكبير أن ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن أن ينفصل عن الاستقرار الأمني والسياسي في حوض المتوسط.

وعلى اثر ذلك طرحت مشاريع، ومقترحات عديدة لجمع ضفتي المتوسط، وكان الانطلاق في قمة هلسنكي ١٩٧٥ م، حيث شعار المؤتمر ((الأمن والتعاون الأوربي)) قد شجع في الدعوة فيما بعد إطلاق ((ميثاق المتوسط))، وكذلك رغبة إيطاليا في عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط، إضافة إلى أن الإتحاد السوفييتي (السابق) في عهد (غورباتشوف) قد دعا إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في حوض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.

وفي مؤتمر الإتحاد الأوربي في لشبونة عام ١٩٩٢ م، تبلور إدراك أوربي لصياغة علاقة جديدة بالمنطقة المتوسطية (٨٠).

ومن أجل المزيد من التكامل الاقتصادي وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والفني قرر الإتحاد الأوربي عام ١٩٩٣ م إعادة النظر في صيغ تعامله

مـع كـل الـدول الواقعـة جنـوبي البحـر المتوسـط، والانطلاق نحـو إضـافة إستراتيجية تعـاون سياسـي واقتصادي شـامل، الأمر الـذي دفـع المجلس الأوربـي إلى المـصادقة في اجتماعـه في مدينـة أسـن الألمانيـة في كـانون الأول/ديـسمبر ١٩٩٤ م علـى قـرار ((أسـس الـشراكة الجديـدة بـين دول معاهـدة ماسـتريخت والبلدان المتوسطية)) (٨١).

ثم توجت الشراكة المتوسطية بانعقـاد مـؤتمر برشلونة نهاية تشرين الثاني ١٩٩٥ م الذي تمخض عنه إعلان سمي ((إعلان برشلونة)) الـذي عـد المرجعيـة الرئيسية للمشروع المتوسطي، وقد اصطلح على هذه الشراكة: بالشراكة مـن أجل الازدهار والاستقرار والسلم الجماعي.

الجغرافية السياسية للهوية البحر ـ متوسطية

ومحاولات "إسرائيل" الانتماء إليها

يتمثـل المـشروع المتوسـطي في البيـان الـصادر عـن مـؤتمر برشـلونة في نهايـة تـشرين الثـاني عـام ١٩٩٥ م، والـذي حـدد الإطـار الجغـرافي لهذا التجمـع. فقـد وافقـت الأطـراف المـشاركة في الاجتمـاع [انظـر خريطـة رقـم (٥)] علـى إقامـة شـراكة فيمـا بينهـا ، وذلـك في ثـلاث مجـالات: الأول يتعلق بالـسياسة والأمـن، والثاني بالاقتصاد والمال، الثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية.

وتهـدف الـشراكة الـسياسية والأمنيـة إلى جعـل منطقـة جنـوب المتوسـط منطقة استقرار إقليمي، عبر حوار سياسي منتظم متين بين المشاركين، يستند إلى عدد من المبادئ من أهمها (٨٢):

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تطوير حكم القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية مع الاعتراف ضـمن هـذا الإطـار بحـق كـل مـنهم في اختيـار نظامـه الـسياسي والاجتماعي ـ الثقافي، والاقتصادي والقضائي وتطويره بحرية.

❖ احترام حقوق الشعوب المتساوية (وحقها) في تقرير مصيرها.

❖ احترام المساواة المطلقة فيما بينهم، وكذلك كل الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بما تعهدوا به من الالتزامات ... وفق القانون الدولي.

وتتضمن الشراكة الاقتصادية والمالية (٨٣):

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والزراعية والبحث العلمي وتشجيع التعاون بين الشركات والمؤسسات.
- إقامة تدريجية لمنطقة تجارة حرة للسلع المصنعة بين الشركاء بحلول عام ٢٠١٠، وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة، وبحسب جدول زمني، للرسوم الجمركية، والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات المتوسطية لعمليات الميزان التجاري.

أما الشراكة الاجتماعية والثقافية، فتتضمن ـ ضمن أشياء أخرى ـ التأكيد على (٨٤):

- أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان للتقارب بين الشعوب، وتأكيد أهمية الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام القيام به في هذا المجال.
- التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني، ضرورة تحقيق تعاون أوثق فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، بحيث تتعهد الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في المؤتمر.
- ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

إن الغوص في أعماق هذه الأطروحة أو هذا المشروع يقودنا إلى نتيجة قاطعة وحاسمة، وهي أن ما تنشده قوى العولمة، هو الإجهاز على ثقافة وهوية وتراث هذه الأمة تحت مسميات عديدة، تارة باسم الشرق أوسطية، وتارة أخرى باسم البحر متوسطية.

وقد وجدت دلائل "إسرائيلية" من أجل العمل على خلق انتماء للبحر المتوسط مع جميع الشعوب التي تعيش على حوضه لربط المجتمع "الإسرائيلي" بهذا المفهوم الواسع.

ووقف وراء هذا الطرح: الكاتب الصهيوني بورام برونوفسكي وعدد كبير من المثقفين والكتاب اليهود، نذكر منهم لا للحصر: عامي العاد، وجبرائيل موكيد، ودافيد منوسي، وساسون سوفنج ويغيئال بن نون. ويشير كل هؤلاء إلى ((أن البحر متوسطية هي الطريق الأمثل لإقامة علاقات طبيعية بين "إسرائيل" والشعوب الأخرى المطلة على البحر المتوسط، سواء في شرق البحر المتوسط ("إسرائيل" ـ سوريا ـ لبنان ـ مصر) أو شمال إفريقيا (ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب) أو ايطاليا واسبانيا وفرنسا واليونان وقبرص. ومثل هذا الاندماج في بوتقة البحر المتوسطية كفيل بإزالة التناقضات وتبديد النزعات العدوانية وتجميع الثقافات التي تبدو متباينة في ثقافة واحدة منصهرة.

وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ـ أي مع بداية أول معاهدة صلح تعقدها دولة عربية مع العدو التاريخي للعرب ـ بدأت جامعة تل أبيب بإصدار مجلة باللغة الانجليزية من خلال دار نشر المالية (اوتو هرسوفيش فسبادن) يحررها اثنان من أساتذة جامعة تل أبيب هما:بول مكسلر والكسندر بورج).

كما كانت الدوائر "الإسرائيلية" وراء إنشاء منبر آخر للترويج للهوية البحر متوسطية، وهذا المنبر اتخذ شكل نشرة تصدر في لندن وهي مبادرة

"إسرائيلية" صرفة وغالبية المشاركين في إصدارها من "الإسرائيليين". وتعترف المصادر "الإسرائيلية" بأن العنصر "الإسرائيلي" هو المستهل والمبادر لهذا المشروع، وأن هدفه الواضح هو وضع خارطة انتماء لحوض البحر المتوسط، بحيث تكون خارطة أقل تطابقاً مع خارطة البحر ذاته بواسطة التاريخ بفروعه الجغرافية والاقتصادية واللغوية والثقافية وغير ذلك.

وانطلاقاً مما تقدم، فإنه يمكن أن نتفهم الدوافع والأهداف التي حدت بالقوى المتآمرة على المنطقة العربية للدعوة إلى إقامة ما يسمى بتعاون بحر متوسطي، وإلى عقد مؤتمر برشلونة، وتحاول هذه الأطروحة أو هذا المشروع أن ترسخ في الذهن بأن ما يسمى بالشعب اليهودي تربطه بهذه المنطق وتاريخها وحضارتها أواصر ووشائج عديدة.

وإمعانا في التضليل لم تجد الأوساط الصهيونية للاستشهاد بذلك غير التلويح بكتاب يحمل اسم ((فرنسا ذات الاسم المتنوع)) الذي يزعم انه قد ورد ذكر اليهود، كشعب لم تنقطع صلاته بالبحر الأبيض المتوسط.

كما يستشهد بمقال ((هجرات)) لموريس أيمر - في مجلة البحر المتوسط - الناس والتراث، حيث يتطرق إلى البعد البحر متوسطي لـ "إسرائيل"، أي البعد المطلق بتواجد الصلة المتوسطية للشعب اليهودي (٨٥).

الأبعاد الجيبوليتكية للمشروعين الأوسطي والمتوسطي
على الجغرافية السياسية للعالم العربي

مما لا شك فيه، أن المشروعين: (الشرق - أوسطي) و(البحر - متوسطي) يستهدفان في المقام الأول إعادة تشكيل الجغرافية السياسية للعالم العربي. نظراً لأن كل بعد يطرحه المشروعان يعد مقدمة للآخر أو مكملاً له.

أوردنا بإيجاز شديد هذه الأخطار على الجغرافية السياسية للوطن العربي والهوية العربية بشكل خاص مع التركيز على الجانب الثقافي لدوره الحاسم في هذا المجال.

لقد أشار الأستاذ جميل مطر إلى تلك المخاطر الجسيمة المتأتية من تلك المشاريع التي انهالت على المنطقة، وترتيباتها الاقتصادية والأمنية، سواء كان الشرق أوسطية أو المتوسطية، مؤكداً على أن هذه الترتيبات تقوم على ((تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي ... جزء كبير في الإقليم الشرق أوسطي وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي)) (٨٦).

أما الأستاذ خليل أحمد فإنه يؤكد بأن ما يرمي سلوك الغرب العسكري والاقتصادي هو تثبيت النهب الاقتصادي الاستراتيجي لهذه المنطقة الغنية بالنفط من جهة وبالثروات المائية من جهة ثانية، وجعلها جزءاً من سوق اقتصادية رأسمالية عالمية ((هي إقطاعية جديدة)) يسودها الرأسمال اليهودي وغير اليهودي، ويكون فيها العرب والمسلمون هم الطرف الأضعف بعد استنزاف مواردهم وثرواتهم في حروبهم الداخلية والحدودية، ثم يضيف بأن ((المتوسطية مشروع رديف، ومواز، ومساعد لمشروع الشرق أوسطية))، والواقع في شراك أحداهما سيجد نفسه حكماً، وفي شراك ثانيهما (٨٧).

في الواقع إن مفهوم الشرق ــ أوسطية والمتوسطية يتضمنان هجوماً استراتيجياً جديداً على الوطن العربي في ثلاثة محاور:

المحور الأول: تفتيت مفهوم الأمن القومي العربي، وإحلال ما يسمى بـ ((الشرق الأوسط))، و((التجمع البحر ـ متوسطي))، مكانه على أسس قطرية تكون فيها الأقطار العربية مجرد دول وطنية منعزلة قومياً، لا جامع قومي بينها ولا تلاحم قومي وإسلامي يجمعها،

بل تقتصر على علاقات ثنائية متسلسلة تماماً كما في علاقاتها مع دول أخرى غير عربية.

المحور الثاني: تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي العربي وذلك من خلال إقناع الأقطار العربية بأن يركزوا اهتمامهم على حل مشاكلهم الاقتصادية الداخلية على أساس إنها هي المشكلة الأساس التي تواجههم، وليس التجزئة السياسية والتبعية الاقتصادية الخارجية وعدم التكافؤ في تعاملهم مع الدول الرأسمالية المتقدمة التي تهيمن على اقتصادياتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المحور الثالث: إخضاع الوطن العربي لسيطرة إعلامية كاملة تشمل جميع وسائل الإعلام، بهدف تشويه الفكر السياسي العربي وتشويش مضامينه القومية والإسلامية التحررية، سياسياً اقتصادياً واجتماعياً، وإبعاد الوطن العربي عن الاعتماد على الدراسة والتحليل والحوار الحقيقي.

يلخص المفكر العربي غسان سلامة الأبعاد الأمنية للمشروع الشرق أوسطي بالآتي (٨٨):

١) ترسيخ مفهوم سياسي جديد بدل النظام القومي العربي يؤكد على الشرق الأوسط بنطاقه الواسع أو الضيق بهدف طمس الهوية العربية فضلاً عن تهيئة الأجواء لإحداث تغييرات جيوستراتيجية في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني لتكريس الإلحاق.

٢) محاولة إضعاف المكانة السياسية للأمة العربية كدولة حضارية لها قرار سياسي مستقل وتحويلها إلى كيانات سياسية ذات

قرارات سياسية متناقضة ومتنافرة ومتصارعة وهو ما سيكون هاجس الانسحاق.

٣) عرقلة القرار السياسي العربي المستقل وتدمير كل المقومات والآمال التي يسعى إليها العرب لتوحيد قراراتهم أو مواقفهم السياسية وهذا ما يعرف بهاجس الانشقاق.

٤) خلق كيانات سياسية ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً تتصارع من أجل المصالح الشخصية بدلاً من مصلحة الأمة العربية وهو ما سيحدث الاختراق.

٥) استمرار تطبيق القرارات الدولية إزاء من يرفض هذا المخطط بقرارات دولية قاسية لإحداث الاختناق.

وإذا كان غسان سلامة يرى في الأبعاد الأمنية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة متجسدة في: الإلحاق، الانسحاق، الانشقاق، الاختراق، الاختناق في الجسم العربي المتشظي، فإن محمد حسين هيكل يرى أخطر من ذلك فيقول: ((أننا أمام خريطة كاملة كانت هي هدف "إسرائيل" وليست مجرد سوق شرق أوسطية، إن الخريطة تقضي بتمزيق أوصال الأمة، غرب في شمال افريقية يلتحق بأوربا عبر البحر الأبيض المتوسط، وشرق وراء سيناء في الشام التاريخية حيث موقع السيطرة "الإسرائيلية" ومطالبها... ثم تتجمع دول الخليج العربي النفطية أو تتبعثر هناك على سواحله غنيمة للأقوياء القادرين)).

ولعله يقترب أكثر من جوهر الأهداف السياسية للمشروع حين يقول ((لقد وصل الحال إلى درجة أن الطرف العربي يعتذر الآن عن قوميته العربية حتى لا يتهم بالعنصرية، في حين تصر "إسرائيل" على أن تنتزع من قرارات الأمم المتحدة قراراً يدين الصهيونية كنوع من العنصرية)).

وسبق لمحمد حسنين هيكل أن ميز بين المفهوم العربي والمفهوم الغربي لهوية هذه المنطقة من العالم وجوهر هذا التمييز هو التركيز العربي على التاريخ والثقافة بالقول بوجود أمة عربية، بينما يركز الغرب على الجغرافية والاعتبارات الإستراتيجية للتأكيد على وجود ((شرق أوسط))، ومفاد هذه المقولة هو أن الفكرة الأولى مشروع حضاري سياسي متكامل بينما الفكرة الثانية تخطط لوضع يفترق فيه العرب واحدهم عن الآخر ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم (٨٩).

كما لا يخفى أن البعد الاقتصادي للمشروع الشرق أوسطي سيؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لـ "إسرائيل" مما يساعدها على تحقيق تطوير اكبر في طاقاتها الإنتاجية، وبخاصة أنها تمتلك قاعدة تقانية متقدمة، فمن المعلوم أن "إسرائيل" قد زادت صادراتها بنحو مليارين ونصف المليار من الدولارات في العام الذي تلى رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجة الثانية والثالثة من قبل مجلس التعاون الخليجي، وهذا التوسع في المجال الحيوي مكّن "إسرائيل" من استيعاب عدد أكبر من المهاجرين اليهود (٩٠).

ويطرح قيام ما يسمى بالسوق الشرق –أوسطية آثاراً خطيرة يمكن إجمالها بالنقاط الآتية (٩١):

أولاً: طمس الهوية العربية والثوابت والمنطلقات القومية.

ثانياً: إلغاء محاولات الاندماج الثنائية العربية والتي بدأت باتفاقية (الوحدة السورية اللبنانية) الموقعة في نوفمبر ١٩٤٣، واتفاقية (الوحدة الاقتصادية المصرية السورية) التي رافقت توحيد البلدين في فبراير ١٩٥٨، والاتفاق السوري العراقي عام ١٩٦١، والاتفاق العراقي الأردني الموقع سنة ١٩٦٥.

ثالثاً: الوقوف بشدة بوجه (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) ومطمح (السوق العربية المشتركة) التي تشكل ميزة نوعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ... وقد رسم لهذه السوق وظائف أساسية من أهمها:

- ❖ ضم أطرافا غير العربية وسيكون للكيان الصهيوني دور مركزي فيها في أفق النظرة الأمريكية، والدعوة لإقامة سوق شرق أوسطية طرحت في الخمسينات والستينات عندما اقترنت بصيغة الأحلاف كحلف بغداد.
- ❖ تمكين الكيان الصهيوني في الساحة العربية وإطلاق العنان له من أجل توسيع تجارته، والحفاظ على تفوقه النوعي على جميع دول المنطقة.
- ❖ ستفسح المجال هذه السوق أمام الصادرات الأمريكية للدخول للمنطقة بشكل أكبر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.
- ❖ ستعصف بمؤسسات العمل العربي، وتجمع العديد منها.

لا شك أن الثقافة العربية الإسلامية ستتلقى حضها من الخسارات التي ستتجم عن قيام ما يسمى بـ ((نظام الشرق ـ الأوسط)).

إذ أن أول ترجمة لقيام هذا النظام على صعيد الثقافة هي إدخال النسيج الثقافي في الآلية العامة الجارية تحت عنوان التطبيع (Normalization)، بتعبير عبد الإله بلقزيز ((أن الثقافة لن تكون في هذه الحالة آخر الملتحقين بركب التطبيع بل ستكون في طلائع موكبه، وإذا كان لهذا يعني شيئاً فإنه يعني أن الثقافة ستكون أداة وظيفية متقدمة في برنامج إخضاع المنطقة للجراحة الشرق ـ أوسطية التي رتبت لعمليتها القيصرية المعقدة كل من السياستين الأمريكية والصهيونية، لذلك سوف يكون هناك ما يشبه الطلب المتزايد على الرأسمال الثقافي في استثمار مشروع الشرق - الأوسط وتسويقه في المنطقة (٩٢).

ولا شك في أن للثقافة دورها في هذا الرهان "الإسرائيلي"، لكن أي نوع من الثقافة؟ إنَّ ما يدعوه الخطاب "الإسرائيلي" برأي وجيه كوثراني ((انقلاباً سيكولوجياً)) في ذهنية العرب، ((وكفاً)) عن ((ضرب الرؤوس في الحائط)) هو نوع من التدجين أو التشريط (Condiunement)، وفقاً لمصطلح المدرسة السلوكية الأمريكية (Behaviorism). وهذا ((التشريط)) المراهن عليه ليس

((تطبيعاً ثقافياً)) بالمعنى الذي يؤدي تعبير التطبيع (Normalization)، أي جعل الأمور طبيعية وعادية، إنَّ العقل الاستراتيجي "الإسرائيلي" الحاكم يراهن على نشر نوع من حالة ذهنية أو سيكولوجية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني أو قومي، أي حالة ((لا ثقافية)) ؛ حالة نفسية – بيولوجية تحول كل عربي إلى فرد معزول، وتحول كل جماعة إلى أقلية مستقردة، وكل دولة إلى سلطة قامعة، وكل مجتمع إلى مشروع حرب أهلية (٩٣).

فيما يرى المفكر العربي جلال أمين أن الثقافة العربية والفكر السياسي العربي والهوية العربية تحتاج إلى حماية كما يحتاجها الاقتصاد العربي، والسبب هو أن "إسرائيل" ليست مجرد دولة من الدول، بل هي مشروع والانفتاح عليها ليس كالانفتاح على هولندا أو بلجيكا، بل هو أشبه بالانفتاح على دولة استعمارية، لها مشروعها الذي يتناقض تناقضاً أساسيا مع مشروع الدولة الخاضعة لها.

فعندما تعقد دولة عربية اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي مع دولة كهولندا مثلاً فإنّ هولندا لا تصر على تغيير مناهج التعليم في الدولة العربية ولكن توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" في ١٩٧٨ و١٩٧٩ أدى إلى مثل ذلك.

فقد بدأ حذف اسم فلسطين من الخرائط الجغرافية، وحذفت العبارات الواردة في بعض كتب تاريخ مصر عن المسجد الأقصى في موضوع عن صلاح

الدين الأيوبي وبدأت الموضوعات المتعلقة بالوطن العربي والعلاقات العربية تخضع للتغيير لتناسب التوجه الشرق أوسطي الجديد أملاً أن يرسخ في أذهان التلاميذ بالتدريج ... أنهم ليسو عرباً بل شرق أوسطيُّون (٩٤).

ولا تقل خطورة الهوية البحر ـ متوسطية التي تطرحها أوربا عن نظيرتها الهوية الشرق ـ أوسطية على الهوية العربية الإسلامية والثقافة العربية والفكر السياسي العربي.

فبقدر ما يبدو الهدف المعلن من قيام الشراكة الأوربية المتوسطية جعل منطقة المتوسط منطقة تبادل وتعاون من أجل تأمين الاستقرار في المنطقة والسيطرة على النمو السكاني، إلا أنها تحمل أبعاداً خطيرة هي: أن هذا التعاون هو تعاون غير متوازن في أطرافه من حيث المستوى التكنولوجي، أو الاقتصادي فهو يحقق مزيداً من السيطرة الاقتصادية لأوربا على بلدان الحوض الجنوبي العربية بمعنى زيادة المديونية والتبعية الاقتصادية، وتحقق هذه الاتفاقيات إطارا قانونياً للسيطرة على الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب وشرق المتوسط إلى الاتحاد الأوربي، وتقليل آثارها السياسية في اقتصاديات أوربا وتتضمن الشراكة أيضا التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي المقدم إلى دول الجنوب وشرقه، وبشكل عام فإنّ البعد الاقتصادي يحقق أبعاداً جيوبوليتكية مهمة لأوربا فهو يعطيها القدرة على الاستثمار الاقتصادي في دول الجنوب وهو استثمار استراتيجي في المجال السياسي، إذ تستطيع أوربا مواجهة التحديات القائمة في الجزء الجنوبي من المتوسط، حيث تتمكن من السيطرة على الزيادة السكانية والفقر والهجرة والتطرف وتمنعه من التسرب إليها كما أنها سوف تتوسع اقتصادياً في الأسواق العربية التي وإن بدت إمكانياتها محدودة على المدى القريب إلا أنها تكسب أبعاداً مهمة في المدى البعيد في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوى الاقتصادية الكبرى إذ تحقق اتفاقية

الشراكة دوراً فعالاً للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة الأمر الذي لن يتسنى لها دون تحقيق إطار مؤسس هو إطار برشلونة ١٩٩٥الذي هو منافس ومكمل للمشروع الشرق أوسطي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية(٩٥).

وقد جاء في تقرير للمفوضية الأوربية تم تقديمه إلى قمة برشلونة في عام ١٩٩٢: ((أن مغرباً مهمشاً سوف يكون مغرباً غير مستقر، وبذا فإن آفاق ارتباط طويلة المدى للاقتصاد المغربي بالاقتصاد الأوربي هو العملية الوحيدة التي تجعل اقتصاديات هذه الدول تتجاوز تأخرها، ولا يمكن ذلك إلا إذا استطاعت الأفكار المغاربية تجاوز منطق التعاون في التنمية الموروث عن السنوات الماضية إلى منطق الشراكة السياسية والاقتصادية)) (٩٦).

ويحلّل المفكر العربي محمود عبد الفضيل مخاطر البعد الاقتصادي فيقول ((أن عملية الاندماج التدريجي للاقتصاديات المغاربية في فضاء اقتصادي جديد (هو الفضاء المتوسطي) منفصم عن الفضاء الاقتصادي العربي، تمثل إضعافا واضحاً للبنية التكاملية للاقتصاد العربي، وتكريس فضاءات اقتصادية مجزأة مخترقة في المشرق والمغرب، مما يجعل الحديث عن اقتصاد عربي ضرباً من الوهم)) (٩٧).

ونظراً للنمو الديموغرافي المرتفع في الجنوب، ومعدلاته الواطئة في الشمال، وتصعيد ما يسمى التطرف العربي الإسلامي في الجنوب وتزايد عدد المغاربة والمسلمين في فرنسا خاصة وأوربا بوجه عام والذين يزيد عددهم على (٤) مليون نسمة في فرنسا وحدها، وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الإيديولوجية الغربية المسيحية، كان لابد من اتفاقية أمنية تحدد هذا الإطار، كما أن الأبعاد الثقافية تأخذ جانب الغزو والربط الثقافي، حتى تتمكن من إبعاد الدول المغاربية عن محيطها الفكري، ومن ثم السيطرة عليها وجعلها مصباً لخدماتها وبضائعها وكل هذه الأمور لم تكن لتتبلور بالصيغة النهائية

لو لم تحكمها اتفاقية ثقافية، أمنية، عسكرية، وخصوصاً في الجانب الأمني، حيث أخذ ثلاثة محاور رئيسية لمحاربة ما يسمى التطرف الأصولي الإسلامي خصوصاً وحماية الأمن الوطني المغاربي، والإقليم المتوسطي والعالمي، لتقع عملية التنسيق بشكل بيني مغاربي / مغاربي/ عربي أوربي، فقد اجتمع وزراء الداخلية العرب ١٩٩٤-١٩٩٥ وبعدها، لاتخاذ إجراءات ضد ما يسمى الأصولية والإرهاب وتبنت الندوة الوزارية في كانون الثاني ١٩٩٥ بين وزراء داخلية فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا مبادرة من وزير الداخلية الفرنسي (٩٨).

أو عبر الاتفاق العسكري بين الحلف الأطلسي وخمسة بلدان متوسطية، هي مصر، الكيان الصهيوني، تونس، المغرب، موريتانيا قبل أن يمتد في مرحلة لاحقة إلى الجزائر والذي يرمي إلى إنشاء قواعد مشتركة للتدخل السريع في جنوب المتوسط وهو مرحلة أولى للتعاون بين حلف الأطلسي وبلدان المغرب العربي الخمسة والكيان الصهيوني لمواجهة ما يسمى تصاعد الأصولية الإسلامية، وكذلك التدخل العسكري وإنزال قوات حلف الأطلسي، في بعض البلدان المغاربية في حالات تهديد الأنظمة القائمة (٩٩).

الفصل السادس

استراتيجية مواجهة مشروع التجزئة والتفكك للجغرافية السياسية للعالم العربي

لقد تطرقت الدراسة لموضوع العولمة لما أثارت من جدل كبير بسبب الطروحات الفكرية والفلسفية التي تضمنتها من جهة ولما احتوت من تناقضات وأساليب هدفها هيمنة القطب الأمريكي على مجمل الحضارة العالمية عامة والعالم العربي على وجه الخصوص بأساليب الاختراق الثقافي وتهميش الدور والمرجعية الوطنية والقومية للمجتمعات وتراثها الإنساني، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها:

- أن العالم العربي هو المستهدف من قبل قوى العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لعاملين:

الأول: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي، والثروة النفطية الهائلة التي يمتلكها، فضلاً عن أسواقه الكبيرة التي تشكل المجال الحيوي للتجارة الأوربية والأمريكية.

الثاني: أن الأمة العربية الإسلامية بشهادة خبراء العولمة أنفسهم كانت حتى هذه اللحظة ولا تزال أصعب الأمم على القولبة وأشدها مراساً في مواجهة

النموذج الاستعماري المتغطرس الذي يسعى إلى تمزيق الجغرافية السياسية للعالم العربي.

- الظاهر أن الصراع الذي بشر به هنتجتون في كتابه ((صراع الحضارات)) والسيناريو الذي وضع خطوطه نتنياهو في كتابه ((مكان تحت الشمس))، والنهاية المزعومة التي نظر إليها فوكوياما في كتابه ((نهاية التاريخ)) تحدد ملامح الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وهي:

- ❖ أن العدو الوحيد فيها هم العرب المسلمون باعتبارهم عدو الغرب الباقي الذي لم يركع.
- ❖ أن تلك الحرب لن تقيم وزناً لما يسمى بـ ((الشرعية الدولية)) إلا إذا أخذت أهداف تلك الحرب المعدة سلفاً.
- ❖ إنها ستكون حرباً ذرائعياً، تتصيد الفرص وتصطنعها إن لم تجدها.
- ❖ أنها ستدوس على سيادة الدول وحريتها في أراضيها، إذا ما تعارضت مع خطوات هذه الحرب.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال متابعة ما تم إعداده في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب التي شنت على العراق واحتلاله بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والحرب على أفغانستان بحجة محاربة ما يسمى بـ ((الإرهاب)).

- إن الثقافة العربية المستمدة من أصولها الإسلامية والمتأثرة بدرجة أخرى بالمنظور العقيدي لهذا الدين، تختلف عن سائر الثقافات بجملة خصائص لا تكاد تجتمع إلا في إطارها، وأبرز هذه الخصائص ولا ريب قدرتها الفذة المرنة على لمّ سائر الثنائيات التي بعثرتها المذاهب والثقافات الأخرى، وقدرت هذه

الأمة بقوة عقيدتها أن تجمع بينها وتسوقها في إطار واحد خدمة للإنسان والجماعة البشرية على السواء.

ـ إن الثقافة العربية الإسلامية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيعاب في الماضي، لذلك تحاول قوى العولمة حالياً استيعابها بواسطة آلياتها السالفة الذكر.

آليات العولمة الثقافية بأشكالها المختلفة، تهدف إلى تمكين العقلية الغربية في المجتمع العربي الإسلامي، وإلى نشر ثقافة الرضوخ والاستسلام والانعزالية، تصب في خدمة مصالح أمريكا والغرب والحركة الصهيونية.

ـ القصور الإعلامي في كثير من الدول العربية أتاح للمشروع الغربي أن يدعم تصوراته وأفكاره على حساب الخطاب العربي الصحيح والذي كان في شبه غيبوبة عن الساحة الإعلامية الدولية.

ـ اختلاف الرؤى الفكرية والإعلامية في كثير من بلاد العرب، وخصوصاً حيال الأحداث العالمية والإقليمية، بل المحلية في وسائل إعلام هذه الدول، وافتقر الخطاب العربي وجهته ووحدته المطلوبة، وظهر كأنه في تضارب وتعارض أمام المتلقي العربي والأجنبي، ولعل ما حدث في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ والحرب على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ما يصلح دليلاً على هذا التناقض، وهذه المواقف لعلها قد أفقدت العالم العربي وحدة الطرح الإعلامي للأحداث، مما كان له تأثيره السلبي على المتلقي العربي.

ـ أن أبرز تحدي فكري وثقافي تواجهه الأمة العربية هو وجود إمبراطوريات أمريكية ـ غربية ـ صهيونية لها القدرة على ترويج برامجها لما يصب في خدمة الغزو العولمي للعالم، تعتمد وسائل تقانية متطورة لا تملكها معظم الدول العربية والإسلامية.

ـ إن التطبيع الثقافي هو امتداد لعملية الغزو الثقافي والإخضاع التي يمارسها الغرب، خاصة وإنه مرتبط بتسوية للصراع مملاة تفرضها موازين قوى مختلفة تقود إلى ترتيبات إقليمية تحتل "إسرائيل" فيها ليس موقع المركز فحسب بل موقع النموذج الحضاري.

ـ إن العلاقات الثقافية لا تكون طبيعية إلا إذا قامت على أساس من المساواة وأخذت الذاكرة التاريخية في الاعتبار، وبذلك لا ينحصر البعد الثقافي للعولمة في المفهوم النخبوي للثقافة والمثقفين، بل يستوعب المعنى الإنثروبولوجي الاجتماعي للثقافة والهوية الثقافية.

من هنا يصبح الدفاع عن الثقافة دفاعاً عن مجمل النسيج الثقافي الاجتماعي وحفاظاً على الذاكرة التاريخية وحراسة للروح وتمسكاً بالتاريخ والاستراتيجي الثابت لمنع تحول وتطبيع العقل العربي من القومية والجمعوية إلى الانعزالية والقطرية.

ـ هناك إصرار أمريكي ـ غربي ـ صهيوني وبتعاون مع دول عربية وإسلامية، على ترويج مركز لأفكار العولمة تصب في خدمة مصالح أمريكا والغرب والحركة الصهيونية.

- إن الشرق أوسطية في الواقع السياسي الراهن بديل عن النظام الإقليمي العربي، ولذلك كان التساؤل في محله عن مصير هذا النظام في ظل السياسة الأمريكية - الصهيونية المندفعة بقوة لإضعاف العرب ولإبقائهم متلقين في عالم القوى الصاعدة والتكتلات الكبرى، بتعبير (ناصيف حتى) الذي يفيد استغراب التعامل العربي مع بعض الأطراف والأشخاص مع الدعوة إلى الشرق أوسطية، ولو بمفهوم جديد؛ لأنه يعتقد أن النظام الإقليمي العربي بذاته لا يحتاج إلى أكثر من تطويره والتفاف أهله حوله، فهو: ((يقع في منطقة تتسم بالتواصل الجغرافي وبوجود درجة عالية نسبياً من التعامل في البنى الاجتماعية

والثقافية والسياسية بين الدول المكونة لهذا النظام، وكذلك شبكة من التفاعلات المتنوعة الكثيفة تربط بين هذه الدول، يؤدي متغير التماثل والتفاعلات وبالأخص هذا الأخير إلى تميز النظام عن محيطه المباشر، أو رسم حدوده الجغرافية السياسية، والملاحظ بالطبع أن كلاً من التواصل الجغرافي في بالرغم من ثورة المواصلات والاتصالات، وكذلك درجة التماثل في البنى الاجتماعية ليساعدان في زيادة التفاعلات على تنوعها وعلى بلورة هوية النظام المميزة)).

- إن الشراكة المتوسطية التي انبثقت عن مؤتمر برشلونة ١٩٩٥ م، ترمي في الأساس إلى: فصل المغرب العربي عن محيطه العربي الإسلامي وربطه بعجلة الاقتصاد الأوربي من ناحية، ومن ناحية أخرى إنها ترمي إلى الحفاظ على شكل الأنظمة القائمة في دول الحوض الجنوبي للمتوسط بما يخدم المصالح الجيوبوليتكية الأوربية، إذ دعمت فرنسا الجزائر، بعد استيلاء الجيش على السلطة إثر فوز جبهة الإنقاذ الإسلامي في انتخابات ١٩٩١/١٢/٢٦، الأمر الذي جسد رفض أوربا لقيام نظام في الجزائر لا يخدم تطلعات أوربا تجاه منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط.

- إن مشروعي الشرق - أوسطية والبحر - متوسطية كلاهما صهيوني الإدراك والاهتمام، وقد ساعدت الدول الاستعمارية وبالتنسيق مع الحركة الصهيونية العالمية على بذر البذور الأولى للمشروعين من خلال السياسة الاستعمارية والمفاهيم التجزيئية للمنطقة العربية ومنها مفهومي: الشرق الأوسط والبحر - متوسطية.

- يؤشر طرح المشروعين الأوسطي والمتوسطي استمرار الموقف الغربي الاستعماري العدواني من العرب والسعي الحثيث للهيمنة التامة على المنطقة

العربية وتذويب هويتها القومية في محيط تختلط فيه الهويات والأجناس وتواجه فيه البلاد العربية التحديات منفردة.

إذن: بما أن الصراع مع أعداء الأمة سيكون حول الهوية، فإن المواجهة في تقدير الباحث يجب أن تبدأ أولاً بمواجهات ثقافية على مستوى النخبة والقاعدة وعلى المستوى الإعلامي وعلى مستوى المقاومة للتطبيع، ونطرح بإيجاز تصورنا في إطار برنامج عمل يتمثل:

- اعتماد فلسفة تربوية واضحة الأهداف تعتمد فكر الإسلام وعقيدته دون شطط أثناء التطبيق لأي سبب كان، من خلال صياغة الفرد صياغة إسلامية حضارية، وإعداد شخصيته إعداداً كاملاً من حيث العقيدة والذوق والفكر والمادة، حتى تتكون الأمة الواحدة المتحضرة التي لا تبقى فيها ثغرة تتسلل منها الإغراءات العولمية.
- تشجيع الإنتاج الثقافي الإعلامي المعبر عن هوية الأمة العربية الإسلامية، الداعم لوحدة الأمة.
- اعتماد إستراتيجية إعلامية مهمتها توعية أبناء الأمة من مخاطر إحياء الأطر والانتماءات الضيقة، كالطائفية، والقبلية، والمذهبية، والجهوية، حتى يمكن مجابهة أعداء الأمة المروجين لها، وتنبيه المجتمع العربي إعلاميا لما يحدث في العراق الآن جراء إحياء تلك الأطر والانتماءات التي أدت إلى إحداث الفتنة فيه، وكذلك لما جرى ويجري في لبنان التي أدى إحياء الطائفية فيها إلى تثبيتها في الدستور اللبناني الذي قضى بتوزيع مقاعد مجلس النواب على أساس طائفي وعلى النحو التالي: (الشيعة ٢٧، السنة ٢٧، الدروز ٨، العلويين ٢، المارونيين ٣٤، الروم الارثذوكس ١٤، الأرمن الكاثوليك١).

- كشف دائم للذين يطبعون مع الكيان الصهيوني من المفكرين والكتاب مع التعرية والكشف بالمعنى الصحيح للكلمة لهم تبدأ بالمواجهة الثقافية الحقيقية.
- انفتاح سياسي على العناصر الوطنية والقومية والإسلامية بصورة أدق وبصيغ تخلق الثقة وتعززها بين الأنظمة الحاكمة في كل دولة عربية وبقية الآراء والأفكار التي تخدم أهداف الأمة العربية الداعية لوحدتها لمجابهة أعدائها.
- تدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك، وتطوير ميثاق الجامعة العربية، وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل.

فالمدخل الرئيسي الذي ينفذ منه مشروع التجزئة والتفكك للجغرافية السياسية للعالم العربي هو ضعف وتفكك النظام الإقليمي العربي، الذي يمر الآن بأخطر مرحلة منذ نشوئه.

لذا: فإن العرب ملزمين بإحياء النظام القومي العربي وإقامته على أساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وعلى قوى فاعلة بين أطرافه وإلا واجهت سياستهم الإقليمية خيار الاستجابة للمشروعين: الأوسطي والمتوسطي وهي استجابة ليس في صالحهم وليست في صالح الأجيال العربية المقبلة.

إنها مسؤولية تاريخية لا يستهان بها، ولعله مصاب من شأنه أن يقوي العزيمة العربية المكلومة.

المصادر

١. الأيوبي (محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه الأيوبي): مضمار الحقائق وسر الخلائق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٦٨م.

٢. عبد الوهاب المسيري، النظام العالمي الجديد رؤية معرفية، مجلة قضايا دولية، ع٢٥٥، ١٩٩٤، ص٢٦-٢٧.

٣. عون الشريف قاسم، النمو الثقافي ومشاكله في العالم الإسلامي، مطبعة اليست، المملكة المغربية، ١٩٩٨، ص١٧.

٤. المصدر نفسه، ص٣٦.

٥. عزيز السيد جاسم، تأملات في الحضارة والاغتراب، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص٥٣.

٦. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج٢، ط٢، دار المعارف، القاهر، ١٩٩٣، ص٩٩٨.

٧. محمد عماره، الهوية والتراث، ط١، دار الكلم، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٩-٤٢.

٨. المصدر نفسه، ص٦٨.

٩. W.A. Douqlas Jakson. Politics and Geographire Relationships 2nd Printings Prented Hall, INC. Washington, 1984, p.133.

١٠. فتحي بن عبد الوهاب علياني، العولمة والعلاقات العربية-العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٨.

١١. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، بلا تاريخ، ص١٢٦-١٥٨.

١٢. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٣١.

١٣. خالد أبو الفتوح، النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع١٨٩، ٢٠٠٣، ص٨٢.

١٤. ليث عبد الحسين الزبيدي، النفط العربي والنظام الدولي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٢٥١، ١٩٩٣، ص٥٦.

١٥. خالد ابو الفتوح، مصدر سابق، ص٨٠.

١٦. ممدوح الولي، ارتفاع أسعار البترول: التوقعات والآثار، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع٢٠٩، ٢٠٠٥، ص٧٧.

١٧. احمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٢.

١٨. المصدر نفسه، ص٥٧.

١٩. ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٩٠، ١٩٨٢، ص١٣.

٢٠. ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهر، ١٩٩٥، ص٥٩-٦٠.

٢١. حسين عبد المطلب الاسرج، عرض للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية لعام ٢٠٠٤، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٤، ٢٠٠٥، ص١٩٢-١٩٣.

٢٢. يوسف القرضاوي، الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٩٩٤، ص٢١. راجع أيضاً: فتحي السيد لاشين، قراءة في ركائز المشروع الحضاري الإسلامي، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص١١٠-١١٣.

٢٣. (*) سورة يوسف، الآية (٢)

٢٤. (*) سورة الشعراء، الآية (١٩٣-١٩٥).

٢٥. خالد الصمدي، مستقبل التربية على القيم في ظل التحولات العالمية المعاصرة، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع١٩٤، ٢٠٠٣، ص٥٤-٥٥. راجع أيضاً: يوسف القرضاوي، مصدر سابق، ص٢٦-٣٠.

٢٦. (*) سورة الإسراء، الاية (٧٠).

٢٧. (*) صحيح الجامع الصغير، (٢٣٤٩).

٢٨. (*) سورة البقرة، الآية (٢١).

٢٩. (*) سورة الفاتحة، الآية (٢).

٣٠. (*) سورة البقرة، الآية (١٤٣).

٣١. محمد عايد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، ط١، حزيران، ١٩٩٨، ص٣٠٢.

٣٢. المصدر نفسه، ص٣٠٢-٣٠٣.

٣٣. محمد عبد الله الدرويش، التغيير التربوي في العالم الإسلامي، مجلة البيان، ع١٨٩، ٢٠٠٣، ص٦١.

٣٤. احمد محمد العيسى، قراءة نقدية لمفهوم صراع الحضارات، مجلة البيان، ع٧١، ١٩٩٣، ص٧٥.

٣٥. صموئيل هانتيجون، صراع الحضارات، ترجمة نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع١، ص١١٦-١١٧.

٣٦. المصدر نفسه، ص١١٧. راجع أيضاً: محمد يحيى، صراع الحضارات ام هيمنة الحضارة الغربية، مجلة البيان، ع١٢٥، ١٩٩٨، ص٨٨.

٣٧. صموئيل هانتيجون، مصدر سابق، ص١٢٠.

٣٨. المصدر نفسه، ص١٢٨.

٣٩. جريدة راية العرب، ع٨٨، الأحد ٩/١٠/٢٠٠٥، ص١.

٤٠. ناظم عبدالواحد الجاسور، المشروع القومي العربي والمشاريع الغربية – الصهيونية المضادة، مجلة آفاق إستراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن، ع١، ٢٠٠١، ص٥٧.

٤١. بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة عودة الدويري، مراجعة كلثوم السعدي، سلسلة شخصيات صهيونية، ط٣، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٧، ص١٦٨-١٧٢.

٤٢. حمدي عبد العزيز، الاتجاهات الغربية نحو الحركة الإسلامية، مجلة البيان، ع٢١٠، ٢٠٠٥، ص٦٣.

٤٣. هيفاء احمد محمد يونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٩١-٩٧.

٤٤. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص٢٩.

٤٥. المصدر نفسه، ص٢٢.

٤٦. صموئيل هنتيجون، مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١.

٤٧. ياسر عبد الجواد، مقاربتان عربيتان للعولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٥٢، ٢٠٠٠، ص٢٢.

٤٨. محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص٣٠٠.

٤٩. جلال أمين، العولمة، سلسلة ثقافية شهرية، ع٦٣٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣.

٥٠. السيد يسين، في مفهوم العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، ط١، حزيران، ١٩٩٨، ص٣٠-٣٢.

٥١. محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١. راجع أيضا: محسن عبد الحميد، العولمة من المنظور الإسلامي، بلا تاريخ، ص٦.

٥٢. احمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٥٦، ٢٠٠٠، ص٧٣-٧٤.

٥٣. سامي محمد صالح، الإسلام والعولمة، مؤسسة البيان للنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص٧٣.

54. نادية مصطفى، فرق بين العالمية في الفكر الإسلامي والعولمة في الفكر الغربي، مجلة المجتمع، ع١٣٢، ١٩٩٨، ص٨٤.
55. احمد مصطفى عمر، مصدر سابق، ص٧٥.
56. محمد عبد الله الدرويش، مصدر سابق، ص٦٠-٦١.
57. عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤.
58. رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٩٩، ص١٩.
59. عبد الرشيد عبد الحافظ، مصدر سابق، ص٤٥.
60. نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢٢١، ١٩٩٧، ص٣٠.
61. راسم محمد الجمال، الإنباء الخارجية في الصحف العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٣٥، ١٩٩٠، ص١٢١-١٢٢.
62. رفعت سيد احمد، التبعية الثقافية للآخر كثمن محتمل للشرق أوسطية، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨، يوليو ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٦٢.
63. رعد كامل الحيالي، مصدر سابق، ص١٦٠-١٦٤.
64. رفعت سيد احمد، مصدر سابق، ص١٦٠-١٦٤.
65. سامي محمد نصار، التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٣٦-٢٣٨.
66. المصدر نفسه، ص٢٣٩-٢٤٠.
67. حلمي عبد الكريم الزعبي، الاختراق الإسرائيلي للمنطقة العربية ومخاطره على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٥٣-١٥٤.
68. طلعت رميح، الدعوة إلى جماعية التطبيع مع الدولة العبرية، مجلة البيان، ع٢١١، ٢٠٠٥، ص٧٢.
69. حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.
70. نظيرة محمود خطاب، نشرة دراسات، العدد ٦٨، ١٩٩٣، ص٤٨، راجع أيضا: حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٥٨.
71. راجع: اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية، مركز الإعلام الحكومي، القدس، ١٩٨٣.

٧٢. راجع النص الحرفي الكامل لاتفاق (واي ريفير) بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، المنشورة في رسالة الماجستير الموسومة ((التسوية العربية-الإسرائيلية واثرها على الأمن القومي العربي)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ملحق رقم (١).

٧٣. راجع: النص الحرفي الكامل لاتفاقية (وادي عربة) بين الأردن وإسرائيل، المنشورة في رسالة الماجستير الموسومة: ((التسوية العربية-الإسرائيلية واثرها على الأمن القومي العربي))، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ملحق رقم (٢).

٧٤. راجع: محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، ترجمة وتحليل: عباس محمود العقاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.

٧٥. محمد أبو رمان، التطبيع بين الرؤية الإسرائيلية ومتغيرات الواقع، مجلة البيان، مؤسسة المنتدى الإسلامي، ع٢١١، ٢٠٠٠، ص٧٥.

٧٦. لدراسة أكثر تفصيلاً عن رؤية شمعون بيري للشرق الأوسط راجع: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

٧٧. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سابق، ص٦٨-٦٩.

٧٨. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٩٩، ص٣٥.

٧٩. عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة النظام الشرق-أوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد١٨، ع٢٠٣، ١٩٩٦، ص١٥.

٨٠. محمد الأطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٠، ١٩٩٦، ص٦.

٨١. رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق-أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨، يوليو/تموز ١٩٩٥، ج١، ص١-٢.

٨٢. قيس محمد النوري، المشروع الأمني الأمريكي –الصهيوني للمشرق العربي (الإبعاد الأمنية للشرق أوسطية)، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، ع٤١، ص١٢.

٨٣. محمد الأطرش، مصدر سابق، ص٥-٦.

٨٤. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٢٤٧.

٨٥. محمد خليفة التونسي، مصدر سابق

٨٦. محمد خالد الازعر، المقاربات الشرق-أوسطية لنماذج التكامل الأوربي، رؤية نقدية، مجلة شؤون عربية، ع٨٨، ١٩٩٦، ص٩٨.

٨٧. ناظم عبد الواحد الجاسور، المشروع القومي العربي ،مصدر سابق، ص٦٨-٦٩.

٨٨. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سابق، ص٨١-٨٢.

٨٩. المصدر نفسه، ص٨٥.

٩٠. محمد الأطرش، مصدر سابق، ص٢٥٥.

٩١. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص١٤-١٥.

٩٢. محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٤-١٥.

٩٣. حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٦٢-١٦٣.

٩٤. جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

٩٥. خليل احمد خليل، المشرق العربي بين المتوسطية والشرق أوسطية، مجلة دراسات عربية، بيروت، لبنان، ع٩، ١٩٩٦، ص٣٧.

٩٦. وائل محمد سليمان، مخطط التفتيت والنظام الشرق-أوسطي، رؤية سياسية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، ع١، ١٩٩٥، ص٧٦، راجع أيضا: غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٩، ١٩٩٤، ص٦٧-٨٠.

٩٧. محمد حسنين هيكل، جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠، ص١٣.

٩٨. محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٠.

٩٩. رشيد الدوادي، السوق الشرق أوسطية والبديل العربي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨ يوليو / تموز ١٩٩٥، ج١، ص٤٥-٤٦.

١٠٠. عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٨.

١٠١. وجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٣، ١٩٩٥، ص١١-١٢.

١٠٢. جلال أمين، مجلة المستقبل العربي، ع١٢، ١٩٩٣، ص٤١، لدراسة أكثر تفصيلاً حول المناهج الدراسية ودور اليهود فيها راجع: سفر الحوالي، الوعد الحق والوعد المفترى، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص٦٦-٦٧.

١٠٣. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق ص٢٥٦-٢٥٧.

١٠٤. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق -أوسطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٩، ١٩٩٤، ص١١٠.

١٠٥. المصدر نفسه، ص١١١.

١٠٦. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٢٥٨.

١٠٧. المصدر نفسه، ص٢٥٩.

الفهرس

الفصل الخامس

الفصل السادس

الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية

- ما تأثير نظريات مثل (نهاية التاريخ) و (صدام الحضارات) على واقعنا العربي؟
- هل أصبحت العولمة أداة لغزونا عقلياً؟
- هل أصبح العالم العربي مهدداً ليس مادياً فقط، بل فكرياً وثقافياً أيضاً؟

تهدف العولمة إلى طمس الهوية الثقافية العربية وفصل المشرق العربي ضمن فكرة (الشرق أوسطية) عن المغرب العربي الذي سيصبح ملحقاً بمشروع الشراكة المتوسطية، وفي هذا البحث الأكاديمي يقدم المؤلف دراسة لتأثير حالة العولمة التي نعيشها على الجغرافية السياسية للعالم العربي...

سيجد القارئ في الكتاب استراتيجية مقترحة لمواجهة مشروع التجزئة والتفكيك لجغرافية العالم العربي السياسية، والعديد من الحقائق والمعلومات عن مواضيع العولمة والشرق أوسطية.

